

(٤٤) كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة (١)

[١] باب فيمن يجب قتاله من أهل البغي (٢)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي رحمته الله: قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأِنْ طَائِفَتَانِ

مِنَ الْمُؤْمِنِينَ آفَضُوا فَاَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَاَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٩)﴾ [الحجرات]

قال الشافعي رحمه الله: فذكر الله جل وعز اقتال الطائفتين، والطائفتان الممتعتان الجماعتان كل واحدة تمتنع أشد الامتناع أو أضعف (٣) إذا لزمها اسم الامتناع، وسماهم الله عز وجل المؤمنين، وأمر بالإصلاح بينهم، فحق على كل أحد دعاء المؤمنين إذا افترقوا وأرادوا القتال أن لا يقاتلوا حتى يدعوا إلى الصلح وبذلك قلنا (٤): لا تثبت (٥) أهل البغي قبل دعائهم؛ لأن على الإمام الدعاء كما أمر الله تبارك وتعالى قبل القتال، وأمر الله عز وجل بقتال أهل (٦) الفئة الباغية وهي مسماة باسم الإيمان حتى تفيء إلى أمر الله، فإذا (٧) فاءت لم يكن لأحد قتالها؛ لأن الله عز وجل إنما أذن في قتالها في مدة الامتناع بالبغي إلى أن تفيء.

قال (٨): والفىء (٩) الرجعة عن القتال بالهزيمة أو التوبة وغيرها، وأى حال ترك بها القتال فقد فاء، والفىء بالرجوع عن القتال الرجوع عن معصية الله عز ذكره إلى طاعته في الكف عما حرم الله عز وجل. قال: وقال أبو ذؤيب - يعير نفراً من قومه انهزموا عن رجل من أهله في وقعة فقتل:

(١) في (م، ص): «فقال: أهل البغي»، وما أثبتناه من (ب).

(٢) هذا العنوان سقط من (م، ص)، وأثبتناه من (ب).

(٣) في (م): «الضعف»، وما أثبتناه من (ص، ب).

(٤) في (ب): «قلت»، وما أثبتناه من (ص، م).

(٥) في (ب): «بيت»، وما أثبتناه من (ص، م).

(٦) «أهل»: ساقطة من (ب)، وأثبتناها من (ص، م).

(٧) في (ب): «فإن»، وما أثبتناه من (ص، م).

(٨) في (ب): «قال الشافعي»، وما أثبتناه من (ص، م).

(٩) في (م): «والفئة»، وما أثبتناه من (ص، ب).

٥١٤ ————— كتاب قتال أهل البغى وأهل الردة/ باب فيمن يجب قتاله من أهل البغى

لا يَنْسَأُ اللهَ مِنَّا مَعْشَرَكَ شَهِدُوا يَوْمَ الْأَمِيلِجِ لَا غَابُوا وَلَا جَرَحُوا
عَقُّوا بِسَهْمٍ فَلَمْ يَشْعُرْ بِهِمْ (١) أَحَدٌ ثُمَّ اسْتَفَاءُوا وَقَالُوا: حَبِذَا الْوَضَحُ (٢)

/ قال الشافعي رحمه الله: وأمر الله عز وجل إن فاءوا أن يصلح بينهما (٣) بالعدل، ولم يذكر تباعة في دم ولا مال، وإنما ذكر الله (٤) عز وجل الصلح آخر (٥) كما ذكر الإصلاح بينهم أولاً قبل الإذن بقتالهم، فأشبهه هذا - والله تعالى أعلم - أن تكون التباعات في الجراح والدماء وما فات من الأموال ساقطة بينهم .

قال (٦): وقد يحتمل قول الله عز ذكره: ﴿ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ ﴾ [الحجرات: ٩]. أن يصلح بينهم بالحكم إذا كانوا قد فعلوا ما فيه حكم، فيعطى بعضهم من بعض ما وجب له؛ لقول الله عز وجل: ﴿ بِالْعَدْلِ ﴾ . والعدل: أخذ الحق لبعض الناس من بعض .
قال الشافعي (٧): وإنما ذهبنا إلى أن القود ساقطة ، والآية تحتل المعنيين .

[١٩٨٤] قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مطرّف بن مازن، عن معمر بن راشد، عن

(١) في (ب) : « به » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٢) قوله: « لا غابوا ولا جرحوا » أي لم يغيبوا فنكفى أن يؤسروا أو يقتلوا، ولا جرحوا: أي ولا قاتلوا إذا كانوا معنا .
والأميلج: ماء لبنى ربيعة الجوع ، وهو ربيعة بن مالك بن زيد مناة ، وموضع في بلاد هذيل كانت فيه هذه الواقعة .

وقوله : « عَقُّوا بِسَهْمٍ » يقال : عَقَّ بِالسَّهْمِ إِذَا رَمَى بِهِ نَحْوَ السَّمَاءِ ، وَكَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَإِنْ رَجَعَ السَّهْمُ مَلْطَحًا بِالْذَّمِّ لَمْ يَرْضُوا إِلَّا بِالْقُودِ ، وَإِنْ رَجَعَ نَقِيًّا صَالِحًا عَلَى الدِّيَةِ ، وَلَا يَرْجِعُ إِلَّا نَقِيًّا .
وقوله : « حَبِذَا الْوَضَحُ » : أَيِ اللَّبَنِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ الْقُودِ ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ أَتَرَوْا إِبِلَ الدِّيَةِ وَالْبَانِهَا عَلَى دَمِ قَاتِلِ صَاحِبِهِمْ .

(٣) في (ص ، م) : « بينهم » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٤) لفظ الجلالة ليس في (م) ، وأثبتناه من (ص ، ب) .

(٥) « آخر » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٦) « قال » : ساقطة من (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٧) « قال الشافعي » : سقط من (م ، ص) ، وأثبتناه من (ب) .

[١٩٨٤] * السنن الكبرى : (١٧٤ / ٨ - ١٧٥) كتاب قتال أهل البغى - باب من قال : لا تباعة في الجراح

والدماء وما فات من الأموال في قتال أهل البغى - من طريق بحر بن نصر ، عن عبد الله بن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب قال : قد هاجت الفتنة الأولى ، وأدركت - يعني الفتنة - رجلاً ذوى عدد من أصحاب رسول الله ﷺ من شهد معه بدرًا وبلغنا أنهم كانوا يرون أن يهدر أمر الفتنة ، ولا يقام فيها على رجل قاتل في تأويل القرآن قصاص فيمن قتل ، ولا حد في سبأ امرأة سييت ، ولا يرى عليها حد ، ولا بينها وبين زوجها ملاعة ، ولا يرى أن ينفقها أحد إلا جلد إحد ، ويرى أن ترد إلى زوجها الأول بعد أن تعتد فتقضى عدتها من زوجها الآخر ، ويرى أن يرثها زوجها الأول .

ومن طريق ابن مبارك ، عن معمر ، عن الزهري قال : كتب إليه سليمان بن هشام يسأله عن امرأة فارقت زوجها ، وشهدت على قومها بالشرك ولحقت بالحرورية فتزوجت فيهم ، ثم جاءت فيهم ثانية =

الزهرى قال : أدركت الفتنة الأولى أصحاب رسول الله ﷺ فكانت فيها دماء وأموال، فلم يقتص^(١) فيها من دم ، ولا مال ، ولا قرح أصيب بوجه التأويل إلا أن يوجد مال رجل بعينه فيدفع إلى صاحبه .

قال الشافعي رحمه الله : وهذا كما قال الزهرى عندنا قد كانت في تلك الفتنة دماء يعرف في بعضها القاتل والمقتول ، وأتلفت فيها أموال ، ثم صار الناس إلى أن سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم ، فما علمته اقتص أحد من أحد ، ولا غرم له مالا أتلفه ، ولا علمت الناس اختلفوا في أن ما حووا في البغي من مال فوجد بعينه فصاحبه أحق به .

[١٩٨٥] قال الشافعي رحمه الله عليه : أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن الزهرى ، عن

(١) في (م ، ص) : « يقضى » ، وما أئتمناه من (ب) .

قال : فكتب إلي الزهرى وأنا شاهد : أما بعد ، فإن الفتنة الأولى ثارت وفي أصحاب النبي ﷺ من شهد بدماء فأروا أن يهدم أمر الفتنة لا يقام فيها حد على أحد في فرج استحله بتأويل القرآن ، إلا أن يوجد شيء بعينه ، وإنى أرى أن تردّها إلى زوجها ونحوه من قذفها .

[١٩٨٥] د : (٥ / ١٢٨ - ١٢٩) (٣٤) كتاب السنة - (٣٢) باب في قتال اللصوص - عن مسدد ، عن يحيى ، عن سفيان ، عن عبد الله بن حسن ، عن عمه إبراهيم بن محمد بن طلحة ، عن عبد الله ابن عمرو عن النبي ﷺ قال : « من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد » .

ومن طريق إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف ، عن سعيد بن زيد ، عن النبي ﷺ قال : « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله أو دمه أو دون دينه فهو شهيد » . (رقم ٤٧٧١ - ٤٧٧٢) .

ت : (٤ / ٣٠) (١٤) كتاب الديات - (٢٢) باب ما جاء فيمن قتل دون ماله فهو شهيد - عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن جده به .

وقال : « هذا حديث حسن صحيح » (رقم ١٤٢١) .

وقال الترمذى : وهكذا روى غير واحد عن إبراهيم بن سعد نحو هذا ، ويعقوب هو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى . (رقم ١٤٢١) .

س : (٧ / ١١٤ - ١١٦) (٢٧) تحريم الدم - (٢٣) باب من قاتل دون أهله - عن عمرو بن علي ، عن عبد الرحمن بن المهدي ، عن إبراهيم بن سعد عن أبيه به ، ومن طريق إبراهيم بن سعد به في باب من قاتل دون دينه . (رقم ٤٠٩٤ - ٤٠٩٥) .

ج : (٢ / ٨٦١) (٢٠) كتاب الحدود - (٢١) باب من قتل دون ماله فهو شهيد - عن سفيان ، عن الزهرى ، عن طلحة به . مختصراً على قوله : « من قتل دون ماله فهو شهيد » (رقم ٢٥٨٠) وهو متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه :

خ : (٢ / ٢٠٢) (٤٦) كتاب المظالم والغصب - (٣٣) باب من قاتل دون ماله - عن عبد الله بن يزيد ، عن سعيد بن أبي أيوب ، عن أبي الأسود ، عن عكرمة ، عن عبد الله بن عمرو به . (رقم ٢٤٨٠) .

م : (١ / ١٢٤ - ١٢٥) (١) كتاب الإيمان - (٦٢) باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد مهدر الدم ، وإن قتل كان في النار ، وأن من قتل دون ماله فهو شهيد - من طريق عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عن سليمان الأحول ، عن ثابت مولى عمر بن عبد الرحمن ، عن خالد بن العاص ، عن عبد الله بن عمرو به . (رقم ٢٢٦ / ١٤١) .

طلحة بن عبد الله بن عوف ، عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل: أن رسول الله ﷺ قال: « من قتل دون ماله فهو شهيد » .

قال الشافعى رحمه الله: وسنة رسول الله ﷺ تدل على أن للمرء أن يمنع ماله، وإذا منعه بالقتال دونه فهو إحلال للقتال، والقتال سبب الإلتلاف لمن يقاتل فى النفس وما دونها.

ولا يحتمل^(١) قول رسول الله ﷺ - والله أعلم : « من قتل دون ماله فهو شهيد » إلا أن يقاتل دونه . ولو ذهب رجل إلى أن يجمل هذا القول على أن يقتل ويؤخذ ماله كان اللفظ فى الحديث : من قتل وأخذ ماله ، أو قتل ليؤخذ ماله ، ولا يقال له : قتل دون ماله ، ومن قتل بلا أن يقاتل فلا يشك أحد أنه شهيد .

قال^(٢) : وأهل الردة بعد رسول الله ﷺ ضربان: منهم قوم كفروا بعد إسلامهم^(٣) مثل : طليحة^(٤) ، ومسيلمة ، والعنسى ، وأصحابهم ، ومنهم قوم تمسكوا بالإسلام ومنعوا الصدقات . فإن قال قائل: ما دل على ذلك والعامّة تقول لهم : أهل الردة ؟

قال الشافعى رحمه الله: فهو لسان عربى، فالردة الارتداد عما كانوا عليه بالكفر والارتداد بمنع الحق . قال: ^(٥) ومن رجع عن شىء جاز أن يقال: ارتد عن كذا^(٦) .

[١٩٨٦] وقول عمر لأبى بكر : أليس قد قال رسول الله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله؟ » وقول^(٧) أبى بكر : « هذا من حقها لو منعونى عناقاً مما أعطوا رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه » . معرفة منهما معاً بأن ممن قاتلوا من هو على التمسك بالإيمان، ولولا ذلك ما شك عمر فى قتالهم ، ولقال أبو بكر: قد تركوا لا إله إلا الله فصاروا مشركين ، وذلك بين فى مخاطبتهم جيوش أبى بكر ، وأشعار من قال الشعر منهم ، ومخاطبتهم لأبى بكر بعد الإسار فقال شاعرهم :

ألا أصبحينا قبل نائرة الفجر لعل منايانا قريبٌ وما ندرى
أطعنا رسول الله ما كان وسطنا فيا عجباً ما بال ملك أبى بكر

(١) فى (ب) : « قال: ولا يحتمل » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٢) فى (ب) : « قال الشافعى » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٣) فى (ب) : « الإسلام » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٤) فى (م) : « طلحة » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٥-٦) ما بين الرقمين سقط من (ص) ، وأثبتناه من (ب ، م) .

(٧) فى (ب) : « فى قول أبى بكر » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

فإن الذي سألوكم ^(١) فمنعتم لكاتمر ^(٢) أو أحلى إليهم من التمر
سنمنعهم ما كان فينا بقية كرام على الغزاة ^(٣) في ساعة العسر

وقالوا لأبي بكر/ بعد الإسار : ما كفرنا بعد إيماننا ولكن شححنا على أموالنا .

قال الشافعي ^(٤) : وقول أبي بكر : لا تفرقوا بين ما جمع الله - يعني فيما أرى والله أعلم - أنه مجاهدهم على الصلاة وأن الزكاة مثلها ، ولعل مذهبه فيه أن الله عز وجل يقول : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيُعْبَدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾ [البينة] ، وأن الله عز وجل فرض عليهم شهادة الحق والصلاة والزكاة ، وأنه متى منع فرضاً قد لزمه لم يترك ومنعه حتى يؤديه ، أو يقتل ..

قال الشافعي ^(٥) : فسار إليهم أبو بكر بنفسه حتى لقي أخا بني بدر الفزاري فقاتله معه ^(٦) عمر وعامة أصحاب رسول الله ﷺ ، ثم أمضى أبو بكر خالد بن الوليد في قتال من ارتد ومن منع الزكاة معا ^(٧) ، فقاتلهم بعوام / من أصحاب رسول الله ﷺ .

قال : ففي هذا الدليل ^(٨) على أن من منع ما فرض الله عز وجل عليه فلم يقدر الإمام على أخذه منه بامتناعه قاتله ، وإن أتى القتال على نفسه ، وفي هذا المعنى كل حق لرجل على رجل منه .

قال ^(٩) : فإذا امتنع رجل من تأدية حق وجب عليه - والسلطان يقدر على أخذه منه - أخذه ولم يقتله ، وذلك أن يقتل فيقتله ، أو يسرق فيقطعه ، أو يمنع أداء دين فيباع فيه ماله ، أو زكاة فتؤخذ منه ، فإن امتنع دون هذا ، أو شيء منه بجماعة ، وكان إذا قيل له : أد هذا ، قال : لا أؤديه ، ولا أبدؤكم بقتال إلا أن تقاتلوني قوتل ^(١٠) عليه ؛ لأن هذا إنما يقاتل على ما منع من حق لزمه ، وهكذا من منع الصدقة ممن نسب إلى الردة ، فقاتلهم أبو بكر بأصحاب رسول الله ﷺ .

قال الشافعي رحمه الله : وما منع ^(١١) الصدقة ممنع بحق ناصب دونه ، فإذا لم يختلف أصحاب رسول الله ﷺ في قتاله فالباغي يقاتل الإمام العادل في مثل هذا المعنى في : أنه

(١) في (ب) : « يسألوكم » ، وما أثبتناه من (ص ، م) ، والبيهقي في الكبرى ١٧٨/٨ .

(٢) في (م) : « أخا النمر » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٣) في (صير ، م) : « الغزاة » ، وما أثبتناه من (ب) .

والغزاة : السنة الشديدة . (القاموس) .

(٤-٥) « قال الشافعي » : سقط من (م ، ص) ، وأثبتناه من (ب) .

(٦) « معه » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٧) « معا » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٨) في (م) : « دليل » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٩) « قال » : ساقطة من (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(١٠) في (م) : « فقتل » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(١١) في (م) : « وما منع » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

لا يعطى الإمام العادل حقاً إذا وجب عليه ويمتنع من حكمه ، ويزيد على مانع الصدقة أن يريد أن يحكم هو على الإمام العادل ويقاتله ، فيحل قتاله بإرادته قتال الإمام .

قال : وقد قاتل أهل الامتناع بالصدقة وقتلوا ، ثم قهروا فلم يقد منهم أحد من أصحاب رسول الله ﷺ ، وكلا هذين متأول . أما أهل الامتناع فقالوا : فرض (١) الله علينا أن نؤديها إلى رسوله ، كأنهم ذهبوا إلى قول الله عز وجل لرسوله ﷺ : ﴿ خذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾ [التوبة : ١٠٣] ، وقالوا : لا نعلمه يجب علينا أن نؤديها إلى غير رسول الله ﷺ . وأما أهل البغى فشهدوا على من بغوا عليه الضلال ، ورأوا أن جهاده حق ، فلم يكن على واحد من الفريقين عند تقضى الحرب قصاص عندنا ، والله تعالى أعلم .

ولو أن رجلا واحدا قتل على التأويل ، أو جماعة غير ممتنعين ، ثم كانت لهم بعد ذلك جماعة ممتنعون أو لم تكن ، كان عليهم القصاص فى القتل والجراح وغير ذلك ، كما يكون على غير المتأولين . فقال لى قاتل : لم (٢) قلت فى الطائفة الممتنعة الناصبة المتأولة تقتل وتصيب المال : أزيل عنها القصاص ، وغرم المال إذا تلف ؟ ولو أن رجلا تأول فقتل ، أو أتلف مالا أقصصت (٣) منه وأغرمته المال ؟ فقلت له : وجدت الله تبارك وتعالى يقول : ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ﴾ (٤) [الإسراء : ٣٣] .

[١٩٨٧] وقال رسول الله ﷺ فيما يحل دم المسلم (٥) : « أو قتل نفس بغير نفس » .

(١) فى (ب) : « فقالوا قد فرض » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٢) فى (ب) : « فلم » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٣) فى (ب) : « اقتصصت » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٤) « فلا يسرف فى القتل » : سقط من (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٥) فى (ب) : « مسلم » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

[١٩٨٧] * خ : (٢٦٩/٤) (٨٧) كتاب الديات - (٦) باب قول الله تعالى : ﴿ أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ... ﴾ عن

عمر بن حفص ، عن أبيه ، عن الأعمش ، عن عبد الله بن مرة ، عن مسروق ، عن عبد الله قال :

قال رسول الله ﷺ : « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا بإحدى

ثلاث : النفس بالنفس ، والثيب الزانى ، والمفارق لدينه التارك للجماعة » . (رقم ٦٨٧٨) .

* م : (١٣٠٣/٣) (٢٨) كتاب القسامة - (٦) باب ما يباح به دم المسلم - عن أبى بكر بن أبى

شيبه ، عن حفص بن غياث ، وأبو معاوية ووكيع عن الأعمش به .

ومن طريق ابن نمير وسفيان وعيسى بن يونس كلهم عن الأعمش به .

قال الأعمش : فحدثت به إبراهيم ، فحدثنى عن الأسود ، عن عائشة بمثله .

وحدث عائشة هذا رواه أبو داود [رقم ٤٣٥٣ فى الحدود - باب الحكم فيمن ارتد] والنسائى

[٩١/٧] فى تحريم الدم - باب ما يحل به دم المسلم [والحاكم [٣٦٧/٤] وقال : هذا حديث صحيح

الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه] .

ولفظه : « لا يحل قتل مسلم إلا بإحدى ثلاث خصال : وإن محصن فيرجم ، ورجل يقتل

مسلمًا متعمدا فيقتل ، ورجل يخرج من الإسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل ، أو يصلب ، أو ينفى

من الأرض » .

[١٩٨٨] وروى عن رسول الله ﷺ : « من اعتبط مسلماً يقتل فهو قود يده » .

ووجدت الله تعالى قال : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٩) ﴾ [الحجرات] ، فذكر الله عز وجل قتالهم ولم يذكر القصاص بينهما ، فأثبتنا القصاص من المسلمين على ما حكم الله عز وجل (١) في القصاص ، وأزلناه في المتأولين الممتنعين ، ورأينا أن المعنى بالقصاص من المسلمين : هو من لم يكن ممتنعاً متأولاً ، فأمضينا / الحكمين على ما أمضينا عليه ، وقلت له :

[١٩٨٩] على بن أبي طالب عليه السلام ولي قتال المتأولين ، فلم يقصص من دم ولا مال

(١) « في » ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

[١٩٨٨] روى الإمام الشافعي هذا الحديث بإسناده في كتاب جراح العمد ، فقال : أخبرنا سفيان ، عن ابن أبي ليلى ، عن الحكم أو عيسى بن أبي ليلى قال : قال رسول الله ﷺ : « من اعتبط مؤمناً يقتل فهو قود به ، إلا أن يرضى ولي المقتول ، فمن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه ، لا يقبل منه صرف ولا عدل » : (رقم ٢٦٤٤) .

هذا ، وقد روى من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ، عن جده .

رواه ابن حبان ضمن كتاب عمرو بن حزم .

ولفظه : « أن من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بينة فهو قود إلا أن يرضى أولياء المقتول » [الإحسان : ١٤ / ٥٠١ - ٥١٥] من طريق الحكم بن موسى ، عن يحيى بن حمزة ، عن سليمان بن داود ، عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم به .

قال ابن حبان : سليمان بن داود هذا هو سليمان بن داود الخولاني من أهل دمشق ثقة مأمون ، وسليمان بن داود اليمامي لا شيء ، وجميعاً يرويان عن الزهري .

هذا ، وقد أثنى جماعة من الحفاظ على سليمان بن داود الخولاني ؛ منهم أحمد بن حنبل وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان ، وعثمان بن سعيد الدارمي وابن عدى الحفاظ .

* المستدرك : (١ / ٣٩٥ - ٣٩٦ - وفي العلمية ٥٥٢ - ٥٥٤ - برقمى ١٤٤٦ - ١٤٤٧) كتاب الزكاة . من طريق الحكم بن موسى به ، ومن طريق إسماعيل بن أبي أويس ، عن أبيه ، عن عبد الله ابن أبي بكر ، عن أبيه عن جده به .

وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي .

ومعنى الحديث : أن من قتل مؤمناً بلا جناية جناها ولا جريرة توجب قتله ، فإن القاتل يقاد به

ويقتل .

واعتبط : كل من مات بغير علة . (النهاية) .

[١٩٨٩] سيأتي كثير من ذلك مسنداً بعد قليل في الباب التالي - إن شاء الله عز وجل .

وانظر رقمى [١٩٨٤] ، [١٩٦١] وتخرجهما .

* السنن الكبرى : (١٨١ / ٨ - ١٨٢) كتاب قتال أهل البغى - باب أهل البغى إذا فاءوا لم يتبع

مدبرهم - من طريق ابن أبي شيبة ، عن حفص بن غياث ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه قال :

أمر على بن أبي طالب عليه السلام فنادى يوم البصرة : لا يتبع مدبر ، ولا يذفق على جريح ، ولا يقتل أسير ، ومن أغلق بابه فهو آمن ، ومن ألقى سلاحه فهو آمن ، ولم يأخذ من متاعهم شيئاً . =

أصيب في التأويل ، وقتله ابن ملجم متأولا فأمر بحبسه وقال لولده : إن قتلتم فلا تمثلوا ورأى له القتل ، وقتله الحسن بن علي عليه السلام وفي الناس بقية من أصحاب رسول الله ﷺ لا نعلم أحدا أنكر قتله ، ولا عابه ، ولا خالفه ^(١) في أن يقتل ، إذ لم يكن له جماعة يتمتع بمثلها . ولم يقد على وأبو بكر قبله ولى من قتلته الجماعة الممتع بمثلها على التأويل كما وصفنا ، ولا على الكفر .

قال ^(٢) : والآية تدل على أنه إنما أبيح قتالهم في حال ، وليس في ذلك إباحة أموالهم ، ولا شيء منها . وأما قطاع الطريق ، ومن قتل على غير تأويل فسواء جماعة كانوا ، أو وحدانا ^(٣) ، يقتلون حداً وبالقصاص بحكم الله عز وجل في القتل ^(٤) وفي المحاربين .

[٢] باب السيرة في أهل البغي

[١٩٩٠] قال الشافعي رحمه الله : روى عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده على ابن الحسين عليهم السلام قال : دخلت على مروان بن الحكم فقال : ما رأيت أحدا أكرم غلبة من أهلك ، ما هو إلا أن ولينا يوم الجمل فنادى مناديه : « لا يقتل مدبر ، ولا يُدْفَق على جريح » .

(١) في (م ، ص) : « خالف » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) في (ب) : « قال الشافعي » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٣) في (م ، ص) : « واحدا » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٤) في « : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

= ومن طريق على بن حجر ، عن شريك ، عن السدي ، عن يزيد بن ضبيعة العبسي قال : نادى منادى عمار - أو قال : على - يوم الجمل وقد ولى الناس : ألا لا يذاف على جريح ، ولا يقتل مولى ، ومن ألقى السلاح فهو آمن ، فشق علينا ذلك .

ومن طريق سفيان ، عن أبي إسحاق ، عن خمير بن مالك قال : سمعت عمار بن ياسر سأل عليا عليه السلام عن سبي الذرية . فقال : ليس عليهم سبي ، إنما قاتلنا من قاتلنا . قال : لو قلت غير ذلك لخالفتك . ومن طريق حماد بن أسامة ، عن الصلت بن بهرام ، عن شقيق بن سلمة قال : لم يُسَبَّ على عليه السلام يوم الجمل ولا يوم النهروان .

ومن طريق أبي أسامة حماد بن أسامة ، عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام عن أبيه ، قال على عليه السلام يوم الجمل : « ثمن عليهم شهادة أن لا إله إلا الله ، ونورث الآباء من الأبناء » .

ومن طريق حفص بن غياث ، عن عبد الملك بن سلع ، عن عبد خير قال : سئل على عليه السلام عن أهل الجمل ؟ فقال : إخواننا بغوا علينا فقاتلناهم ، وقد فاءوا وقد قبلنا منهم .

[١٩٩٠] * السنن الكبرى : (الموضع السابق) : من طريق الحارث بن أبي أسامة ، عن كثير بن هشام ، عن جعفر بن برقان ، عن ميمون بن مهران ، عن أبي أسامة قال : شهدت صفين ، وكانوا لا يجيزون على جريح ولا يقتلون موليا ، ولا يسلبون قتيلًا ، وانظر الأثر السابق . [١٩٨٩] .

كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة / باب الحال التي لا يحل فيها . . . إلخ ————— ٥٢١
قال الشافعي رحمه الله: فذكرت هذا الحديث للدراوردي فقال: ما أحفظه يعجب لحفظه^(١). هكذا ذكره جعفر بهذا الإسناد .

[١٩٩١] قال الدراوردي أخبرنا جعفر ، عن أبيه : أن علياً عليه السلام كان لا يأخذ سلباً ، وأنه كان يباشر القتال بنفسه ، وأنه كان لا يذفف على جريح ، ولا يقتل مدبراً .

[١٩٩٢] قال الشافعي رحمه الله تعالى : أخبرنا إبراهيم بن محمد ، عن جعفر بن محمد عن أبيه : أن علياً عليه السلام قال في ابن ملجم بعدما ضربه : « أطعموه واسقوه وأحسنوا إيساره ، فإن^(٢) عشت فأنا ولي دمي أعفو إن شئت ، وإن شئت استقدت^(٣) ، وإن مت فقتلتهم فلا تمثلوا » .

[٣] باب الحال التي لا يحل فيها دماء أهل البغي

قال الشافعي رحمه الله : ولو أن قوماً أظهروا رأى الخوارج ، وتجنبوا جماعات الناس وكفروهم^(٤) ، لم يحل بذلك قتالهم ؛ لأنهم على حرمة الإيمان لم ، يصيروا إلى الحال التي أمر الله عز وجل بقتالهم فيها .

[١٩٩٣] بلغنا أن علياً عليه السلام بينا هو يخطب إذ سمع تحكيماً من ناحية المسجد : « لا

(١) في (ب) : « أحفظه يريد يعجب بحفظه » ، وفي (م) : « فعبت لحفظه » ، وما أثبتاه من (ص) .

(٢) في (ب) : « إن » ، وما أثبتاه من (ص ، م) .

(٣) في (م) : « استقدت » ، وما أثبتاه من (ص ، ب) .

(٤) في (م) : « فكفروهم » ، وما أثبتاه من (ص ، ب) .

[١٩٩١] انظر الأثرين لسابقين ، رقمي [١٩٨٩ - ١٩٩٠] .

قال البيهقي عقب رواية هذا الأثر : ورواه في القديم عن إبراهيم بن محمد ، عن جعفر وذكره في رواية أبي عبد الرحمن البغدادي عنه فقال : أخبرنا غير واحد عن جعفر بن محمد فذكر معناه ، وذكر حديث ابن أبي إدريس ، عن حصين عن أبي جميلة ، عن علي أنه قال يوم الجمل : لا تتبعوا مدبراً ، ولا تحيزوا على جريح ، ولا تغنموا مالا . ومعنى : « لا يذفف على جريح » : لا يجهز عليه .

[١٩٩٢] لم أعثر عليه عن غير الشافعي .

وقد رواه البيهقي من طريقه في المعرفة (٢٨٥ / ٦) والسنن الكبرى (١٨٣ / ٨) .

[١٩٩٣] * السنن الكبرى : (١٨٤ / ٨) كتاب قتال أهل البغي - باب القوم يظهرهم رأى الخوارج لم يحل به

قتالهم - من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ، عن ابن نمير ، عن الأجلح ، عن سلمة بن كهيل ، عن كثير بن عمر قال : بينا أنا في الجمعة ، وعلى عليه السلام على المنبر إذ قام رجل فقال : لا حكم إلا لله ، ثم قام آخر فقال : لا حكم إلا لله ، ثم قاموا من نواحي المسجد ، فأشار إليهم على عليه السلام بيده اجلسوا ، نعم ، لا حكم إلا لله كلمة يبتغي بها باطل ، حكم الله ننظر فيكم ، ألا إن لكم عندي ثلاث خصال ما كنتم معنا : لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ، ولا نمنعكم شيئاً ما =

٥٢٢ ————— كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة/ باب الحال التي لا يحل فيها . . . إلخ

حكم إلا لله عز وجل ، فقال على بن (١) أبي طالب عليه السلام : « لا حكم إلا لله تبارك اسمه » (٢) . كلمة حق أريد بها باطل ، لكم علينا ثلاث : لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ، ولا نمنعكم الفىء ما كانت أيديكم مع أيدينا ، ولا نبدؤكم بقتال .

[١٩٩٤] قال الشافعى رحمه الله : أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن بن (٣) القاسم الأزرقى الغسانى ، عن أبيه : أن عدياً كتب إلى عمر (٤) بن عبد العزيز أن الخوارج عندنا يسبونك ، فكتب إليه عمر بن عبد العزيز (٥) : « إن سبوني فسبوهم أو اعفوا عنهم ، وإن أشهروا السلاح فأشهروا عليهم ، وإن ضربوا فاضربوهم » .

قال الشافعى رحمه الله عليه : وبهذا كله نقول . ولا يحل للمسلمين (٦) بطعنهم دماؤهم ، ولا أن يمنعوا الفىء ما جرى عليهم حكم الإسلام ، وكانوا أسوتهم فى جهاد عدوهم ، ولا يحال بينهم وبين المساجد والأسواق .

قال : ولو شهدوا شهادة الحق (٧) وهم مظهرون لهذا (٨) قبل الاعتقاد أو بعده ، وكانت حالهم فى العفاف والعقول حسنة ، انبغى للقاضى أن يحصيهم بأن يسأل عنهم : فإن كانوا

(١- ٢) ما بين الرقمين سقط من (ب) ، وأثبتناه من (ص ، م) .

(٣) فى (م) : « الحسين » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) فى (ب) : « لعمر » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٥) « بن عبد العزيز » : سقط من (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٦) « للمسلمين » : ساقطة من (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٧) « الحق » : ساقطة من (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٨) فى (م) : « لها » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

= كانت أيديكم مع أيدينا ، ولا نقاتلكم حتى تقاتلوا ثم أخذ فى خطبته .

قال البيهقى : وروى بعض معناه من وجه آخر عن عبيد الله بن أبى رافع عن على رضي الله عنه .

ومن طريق عفان ، عن شعبة ، عن أبى إسحاق ، عن عاصم بن ضمرة قال : سمع على رضي الله عنه قوماً يقولون : لا حكم إلا لله . قال : نعم ، لا حكم إلا لله ولكن لابد للناس من أمير بر أو فاجر يعمل فيه المؤمن ، ويستمتع فيه الكافر ، ويبلغ الله فيها الأجل .

[١٩٩٤] * السنن الكبرى : (الموضع السابق) : من طريق ابن وهب ، عن خالد بن حميد المهرى ، عن

عمر مولى غفرة أن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب كان على الكوفة فى عهد عمر ابن عبد العزيز ، فكتب إلى عمر : إني وجدت رجلاً بالكناسة سوق من أسواق الكوفة يسبك ، وقد قامت عليه البينة ، فهممت بقتله أو بقطع يده أو لسانه أو جلده ، ثم بدا لى أن أراجعك .

فكتب إليه عمر بن عبد العزيز : سلام عليك ، أما بعد ، والذى نفسى بيده لو قتلت لقتلتك به ، ولو قطعت لقطعك به ، ولو جلدته لأقصدته منك ، فإذا جاء كتابى هذا فاخرج به إلى الكناسة فسب الذى سبني أو اعف عنه ، فإن ذلك أحب إلى ، فإنه لا يحل قتل امرئ مسلم بسب أحد من الناس ، إلا رجل سب رسول الله ﷺ ، فمن سب رسول الله ﷺ فقد حل دمه .

ومن طريق حرملة ، عن ابن وهب ، عن الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن الوليد بن عبد الملك أرسل إليه فقال : ما تقول فيمن يسب الخلفاء ، أترى أن يقتل ؟ قال : فسكت . فانتهرنى ، وقال : ما لك لا تكلم ، فسكت ، فعاد لثلاث . فقلت : أقتل يا أمير المؤمنين ؟ قال : لا ، ولكنه سب الخلفاء . قال : فقلت : فإنى أرى أن ينكل فيما انتهك من حرمة الخلفاء .

يستحلون في مذاهبهم أن يشهدوا لمن يذهب مذهبهم بتصديقه على ما لم يسمعوا ، ولم يعاينوا أو يستحلوا أن ينالوا من أموال من خالفهم ، أو أبدانهم ، شيئاً يجعلون الشهادة بالباطل ذريعة إليه لم تجز شهادتهم ، وإن كانوا لا يستحلون ذلك جازت شهادتهم .

وهكذا من بغى^(١) من أهل الأهواء، ولا يفرق بينهم وبين غيرهم فيما يجب لهم وعليهم من أخذ الحق والحدود والأحكام، ولو أصابوا في هذه الحال حداً لله عز وجل، أو للناس دماً ، أو غيره ثم اعتقدوا ونصبوا إماماً ، وامتنعوا / ثم سألوا أن يؤمنوا/ على أن يسقط عنهم ما أصابوا قبل أن يعتقدوا ، أو شيء منه ، لم يكن للإمام أن يسقط عنهم منه شيئاً لله عز ذكره ، ولا للناس ، وكان عليه أخذهم به ، كما يكون عليه^(٢) أخذ من أحدث حداً لله تبارك وتعالى أو للناس ، ثم هرب ولم يتأول ويمتنع .

قال^(٣) الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن قوماً كانوا في مصر أو صحراء فسفكوا الدماء، وأخذوا الأموال، كان حكمهم كحكم قطاع الطريق . وسواء المكابرة في مصر ، أو الصحراء ، ولو اختلفا كانت المكابرة في المصر أعظمهما .

قال الشافعي رحمه الله تعالى^(٤): وكذلك لو أن قوماً كابروا فقتلوا ولم يأخذوا مالا أقيم عليهم الحق في جميع ما أخذوا، وكذلك لو امتنعوا فأصابوا دماً وأموالاً على غير التأويل، ثم قدر عليهم ، أخذ منهم الحق في الدماء والأموال ، وكل ما أتوا من حد .

قال الشافعي^(٥): ولو أن قوماً متأولين كثيراً كانوا، أو قليلاً اعتزلوا جماعة الناس ، فكان عليهم وال لأهل العدل يجرى حكمه ، فقتلوه وغيره قبل أن ينصبوا إماماً ويعتقدوا ويظهروا حكماً مخالفاً لحكمه ، كان عليهم في ذلك القصاص .

[١٩٩٥] وهكذا^(٦) كان شأن الذين اعتزلوا علياً عليه السلام ونقموا عليه الحكومة فقالوا:

(١) في (م ، ص) : « بقى » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) في (م ، ص) : « عليهم » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٣) في (ص ، م) : « قال » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٤) « قال الشافعي رحمه الله تعالى : سقط من (م ، ص) ، وأثبتناه من (ب) .

(٥) « قال الشافعي » : سقط من (م ، ص) ، وأثبتناه من (ب) .

(٦) في (م) : « وكذلك » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

[١٩٩٥] * السنن الكبرى : (٨ / ١٨٤ - ١٨٥) الكتاب السابق - باب الخوارج يعتزلون جماعة الناس ، ويقتلون واليهم من جهة الإمام العادل قبل أن ينصبوا إماماً ويعتقدوا ، ويظهروا حكماً مخالفاً لحكمه كان في ذلك عليهم القصاص - من طريق علي بن عمر الحافظ - الدارقطني - عن ابن مبشر ، عن محمد بن عبادة عن يزيد بن هارون ، عن سليمان التيمي ، عن أبي مجلز أن علياً عليه السلام نهى أصحابه أن ينسبوا على الخوارج حتى يحدثوا حدثاً ، فمروا بعبد الله بن خباب ، فأخذوه فانطلقوا به ، فمروا على ثمرة ساقطة من نخلة ، فأخذها بعضهم ، فآلقوها في فمه ، فقال له بعضهم : ثمرة معاهد ، فبم استحللتها ؟

فقال عبد الله بن خباب: أفلا أدلكم على من هو أعظم حرمة عليكم من هذا ؟ قالوا: نعم . =

٥٢٤ ————— كتاب قتال أهل البغى وأهل الردة/ باب الحال التى لا يحل فيها . . . إلخ

لا نساكنك في بلد ، واستعمل عليهم عاملاً فسمعوا له ما شاء الله ثم قتلوه، فأرسل إليهم: «أن ادفعوا إلينا قاتله نقتله به » ، قالوا: « كلنا قاتله »، قال: « فاستسلموا نحكم عليكم » قالوا: لا ، فسار إليهم فقاتلهم فأصاب أكثرهم .

قال: وكل ما أصابوه فى هذه الحال من حد لله تبارك وتعالى أو للناس أقيم عليهم متى قدر عليهم وليس عليهم، فى هذه الحال أن يبدؤوا بقتال حتى يمتنعوا من الحكم ويتصبوا .

قال: وهكذا ولو خرج رجل ، أو رجلان ، أو نفر يسير قليلو العدد يعرف أن مثله^(١) لا يمتنع إذا أريد ، فأظهروا رأيهم ، ونابذوا إمامهم العادل ، وقالوا: نمتنع من الحكم فأصابوا دماً وأموالاً وحدوداً فى هذه الحال متأولين ، ثم ظهر^(٢) عليهم ، أقيمت عليهم الحدود ، وأخذت منهم الحقوق لله وللناس فى كل شيء، كما يؤخذ من غير المتأولين . فإذا^(٣) كانت لأهل البغى جماعة تكثر ويمتنع مثلها بموضعها الذى هى به بعض^(٤) الامتناع حتى يعرف أن مثلها لا ينال حتى تكثر نكايته ، واعتقدت ، ونصبوا إماماً ، وأظهروا حكماً ، وامتنعوا من حكم الإمام العادل ، فهذه الفئة الباغية التى تفارق حكم من ذكرنا قبلها ، فيبغى إذا فعلوا هذا أن نسألهم ما نعموا ، فإن ذكروا مظلمة بينة ردت ، فإن لم يذكروها بينة قيل لهم : عودوا لما فارقتم من طاعة الإمام العادل ، وأن تكون كلمتكم ، وكلمة أهل دين الله على المشركين واحدة ، وألا تمتنعوا من الحكم ، فإن فعلوا قبل منهم، وإن امتنعوا قيل: إنا مؤذنوك بحرب، فإن لم يجيبوا قوتلوا، ولا يقاتلون حتى يدعوا وينظروا إلا أن يمتنعوا من المناظرة فيقاتلوا .

قال: وإذا امتنعوا من الإجابة وحكم^(٥) عليهم بحكم فلم يسلموا ، أو حلت عليهم صدقة فمنعوها وحالوا دونها ، وقالوا: لا نبذوكم بقتال ، قوتلوا حتى يقرروا بالحكم ، ويعودوا لما امتنعوا إن شاء الله .

قال الشافعى رحمه الله تعالى: وما أصابوا فى هذه الحال على وجهين :

(١) فى (م ، ص) : « يعرف أو أن مثله » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) فى (م) : « زهرة » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٣) فى (ب) : « فإن » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٤) فى (م) : « موضع » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٥) فى (م) : « وحكمت » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

قال: أنا ، فقتلوه . فبلغ ذلك علياً ، فأرسل إليهم أن أتيدونا بعبد الله بن خباب ، قالوا: كيف نفيذك به ، وكلنا قتله . قال: وكلكم قتله ؟ قالوا : نعم . قال: الله أكبر ، ثم أمر أن يسطوا عليهم وقال: والله لا يقتل منكم عشرة ، ولا يفلت منهم عشرة . قال: فقتلوه .

أحدهما: ما أصابوا من دم، ومال، وفرج على التأويل من^(١) حد لله عز ذكره أو للناس^(٢) ثم ظهر عليهم^(٣) بعد لم يقيم عليهم منه شيء إلا أن يوجد مال رجل بعينه فيؤخذ.

والوجه الثاني: ما أصابوا على غير وجه التأويل من حد لله عز وجل أو للناس، ثم ظهر عليهم^(٤) رأيت أن يقيم عليهم كما يقيم على غيرهم ممن هرب من حد، أو أصابه وهو في بلاد لا والى لها، ثم جاء لها وال، قال^(٥): و هكذا غيرهم من أهل دار غلبوا الإمام عليها فصار لا يجرى له بها حكم، فمتى قدر عليهم أقيمت تلك الحدود ولم يسقط عنهم ما أصابوا بالامتناع، ولا يمنع الامتناع / حقا^(٦) يقيم، إنما يمنعه التأويل والامتناع معاً .

فإن قال قائل: فأنت تسقط ما أصاب المشركون من أهل الحرب إذا أسلموا، فكذلك أسقط عن حربي لو قتل مسلماً منفرداً ثم أسلم وأقتل الحربي يدياً من غير أن يقتل أحداً، وليس هذا الحكم في المتأول^(٧) في واحد من الوجهين .

قال الشافعي رحمه الله عليه: فإذا دعي^(٨) أهل البغي فامتنعوا من الإجابة فقتلوا ، فالسيرة فيهم مخالفة للسيرة في أهل الشرك ، وذلك بأن الله عز وجل حرم ، ثم رسوله دماء المسلمين إلا بما بين الله تبارك وتعالى ثم رسوله ﷺ ، فلما أبيض قتال أهل البغي ما كانوا يقاتلون ، وهم لا يكونون مقاتلين أبداً إلا مقبلين ممتنعين مرادين^(٩)، فمتى زایلوا هذه المعاني فقد خرجوا من الحال التي أبيض بها قتالهم ، وهم لا يخرجون منها أبداً إلا أن تكون دماؤهم محرمة كهي قبل يحدثون ، وذلك بين عندي في كتاب الله عز وجل . قال الله تبارك وتعالى: ﴿ فَقاتِلُوا الّٰٓتِي تَبَغِي حَتّٰى تَقِيْءَ اِلٰى اَمْرِ اللّٰهِ اِنَّ فَاۡءَ قَاۡصِلِحُوۡا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَاَقْسَطُوا اِنَّ اللّٰهَ يَحِبُّ الْمُقْسِطِيۡنَ ﴾ (٤) [الحجرات] .

قال الشافعي رحمه الله عليه: ولم يستثن الله تبارك وتعالى في الفئته ، فسواء كان للذي فاء فئة ، أو لم تكن له فئة ، فمتى فاء ، والفئته الرجوع حرم دمه ، ولا يقتل منهم مدبر أبداً^(١٠) ، ولا أسير ، ولا جريح بحال ؛ لأن هؤلاء قد صاروا في غير المعنى الذي حلت به دماؤهم ، وكذلك لا يستمتع من أموالهم بدابة تركب ولا متاع ولا سلاح يقاتل به في حربهم وإن كانت قائمة ولا بعد تقضيها ولا غير ذلك من أموالهم ، وما صار إليهم من دابة^(١١) فحبسوها ، أو سلاح فعليهم رده عليهم ؛ وذلك لأن الأموال في القتال إنما تحل

(١-٢) ما بين الرقمين سقط من (ب) ، وأثبتناه من (ص ، م) .

(٣-٤) ما بين الرقمين سقط من (م) ، وأثبتناه من (ص ، ب) .

(٥) « قال » : ساقطة من (ب ، ص) ، وأثبتناها من (م) .

(٦) في (ص) : « ولا يمتنع للامتناع حقاً » ، وفي (م) : « ولا يمتنع للامتناع حقاً » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٧) في (م) : « التأويل » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٨) في (ص) : « ادعى » ، وما أثبتناه من (ب ، م) .

(٩) في (م) : « مرتدين » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(١٠) « أبداً » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(١١) في (م ، ص) : « إليهم لهم من دابة » ، وما أثبتناه من (ب) .

٥٢٦ ————— كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة/ باب الحال التي لا يحل فيها... إلخ

من أهل الشرك الذين^(١) يتحولون إذا قدر عليهم ، فأما من أسلم فجد في قطع الطريق والزنا والقتل ولا^(٢) يؤخذ ماله ، فهو إذا قُتِل في البغي كان أخف حالاً ؛ لأنه إذا رجع عن القتال لم يقتل فلا يستمتع من ماله بشيء ؛ لأنه لا جناية على ماله بدلالة توجب في ماله شيئاً .

قال : ومتى ألقى أهل البغي السلاح لم يقاتلوا .

قال الشافعي : وإذا قتلت المرأة أو العبد مع أهل البغي والغلام المراهق فهم^(٣) مثلهم . يقاتلون مقبلين ، ويتركون مؤكّن .

قال : ويختلفون في الأسارى ، فلو أسر البالغ من الرجال الأحرار فحبس ليبياع ، رجوت أن يسع . ولا يحبس مملوك ، ولا غير بالغ من الأحرار ، ولا امرأة لتبياع ، وإنما يبيع النساء على الإسلام ، فأما على الطاعة فهن لا جهاد عليهن ، وكيف يبايعن والبيعة على المسلمين المولودين في الإسلام ؟ إنما هي على الجهاد ، فأما إذا انقضت الحرب فلا أرى أن يحبس أسيرهم . ولو قال أهل البغي : أنظرونا ننظر في أمرنا ، لم أر بأساً أن ينظروا .

قال : ولو قالوا : أنظرونا مدة ، رأيت أن يجتهد الإمام فيه ، فإن كان يرجو فينتهم أحبيت الاستيلاء بهم ، وإن لم يرج ذلك فله جهادهم ، وإن كان يخاف الفئة العادلة الضعف عنهم رجوت تأخيرهم إلى أن يرجعوا ، أو تمكنه القوة عليهم .

قال الشافعي رحمه الله عليه : ولو سألوا أن يتركوا بجعل يؤخذ منهم لم ينبغ أن يؤخذ من مسلم جعل على ترك حق قبله^(٤) ، ولا يترك جهاده ليرجع إلى حق منعه ، أو عن^(٥) باطل ركه ، والأخذ منهم على هذا الوجه في^(٦) معنى الصغار والذلة ، والصغار / لا يجرى على مسلم .

ب/٩٤
٢

قال : ولو سألوا أن يتركوا أبداً ممتنعين لم يكن ذلك للإمام إذا قوى على قتالهم ، وإذا تحصنوا فقد قيل : يقاتلون بالمجانيق^(٧) والنيران وغيرها ، ويبيتون إن شاء من يقاتلهم .

قال الشافعي : وأنا أحب إلى أن^(٨) يتوقى ذلك فيهم ما لم يكن بالإمام ضرورة إليه ، والضرورة إليه أن يكون بإزاء قوم متحصناً فيغزونه ، أو يحرقون عليه ، أو يرمونه

(١) في (ب) : « الذي » ، وما أثبتاه من (ص ، م) .

(٢) في (ب) : « فهو لا » ، وما أثبتاه من (ص ، م) .

(٣) في (م) : « فهو » ، وما أثبتاه من (ص ، ب) .

(٤) في (ص) : « قتله » ، وما أثبتاه من (ب ، م) .

(٥) « عن » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٦) في (م) : « على » ، وما أثبتاه من (ص ، ب) .

(٧) في (م) : « بالمناجيق » ، وما أثبتاه من (ص ، ب) .

(٨) في (ص ، م) : « وإن أحب إلى لأن » ، وما أثبتاه من (ب) .

بمجانيق^(١) أو عرادات،/ أو يحيطون به فيخاف الاصطلام^(٢) على من معه، فإذا كان هذا أو بعضه رجوت أن يسعه رميهم بالمنجنيق والنار دفعا عن نفسه، أو معاقبة بمثل ما فعل به. قال: ولا يجوز لأهل العدل عندى أن يستعينوا على أهل البغي بأحد من المشركين ذمى ولا حربى، ولو كان حكم المسلمين الظاهر، ولا أجعل لمن خالف^(٣) دين الله عز وجل الذريعة إلى قتل أهل دين الله.

قال: ولا بأس إذا كان حكم الإسلام الظاهر أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين، وذلك أنهم تحمل دماؤهم مقبلين، ومدبرين، ونياماً وكيفما قدر عليهم إذا بلغتهم الدعوة. وأهل البغي إنما يحل قتالهم دفعا لهم عما أرادوا من قتال، أو امتناع من الحكم، فإذا فارقوا من^(٤) تلك الحال حرمت دماؤهم.

قال: ولا أحب أن يقاتلهم أيضا بأحد يستحل قتلهم مدبرين وجرحى وأسرى من المسلمين، فيسلط عليهم من يعلم أنه يعمل فيهم بخلاف الحق. وهكذا من ولى شيئا انبغى^(٥) ألا يولاه وهو يعلم أنه يعمل بخلاف الحق فيه، ولو كان المسلمون الذين يستحلون من أهل البغي ما وصفت يضبطون بقوة الإمام وكثرة من معه حتى لا يتقدموا على خلافه، وإن رآوه حقاً لم أر بأساً أن يستعان بهم على أهل البغي، على هذا المعنى إذا لم يوجد غيرهم يكفى كفايتهم، وكانوا أجراً فى قتالهم من غيرهم.

قال الشافعى رحمه الله: ولو تفرق أهل البغي فنصب بعضهم لبعض، فسألت الطائفتان، أو إحداهما إمام أهل العدل معونتها على الطائفة المارقة لها بلا رجوع إلى جماعة أهل العدل، وكانت بالإمام ومن معه قوة على الامتناع منهم لو أجمعوا^(٦) عليه لم أر أن يعين إحدى الطائفتين على الأخرى، وذلك أن قتال إحداهما ليس بأوجب من قتال الأخرى، وأن قتاله مع إحداهما كالأمان للتي تقاتل معه، وإن كان الإمام يضعف فذلك أسهل فى أن يجوز معاونته إحدى الطائفتين على الأخرى، فإن انقضى حرب الإمام الأخرى لم يكن له^(٧) جهاد التى أعان حتى يدعوها ويعذر إليها، فإن امتنعت من الرجوع نبذ إليها، ثم جاهدتها.

قال الشافعى رحمه الله: ولو أن رجلاً من أهل العدل قتل رجلاً من أهل العدل^(٨)

(١) فى (م) : « بالمنجنيق » ، وما أثبتناه من (ص، ب) .

(٢) الاصطلام : الاستصصال . (المصباح) .

(٣) فى (م) : « يخالف » ، وما أثبتناه من (ص، ب) .

(٤) « من » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ص، م) .

(٥) فى (ب) : « ينبغى » ، وما أثبتناه من (ص، م) .

(٦) فى (م) : « اجتمعوا » ، وما أثبتناه من (ص، ب) .

(٧) « له » : ساقطة من (م، ص)، وأثبتناها من (ب) .

(٨) « قتل رجلاً من أهل العدل » : سقط من (م) ، وأثبتناه من (ص، ب) .

فى شغل الحرب وعسكر أهل العدل فقال: أخطأت به ظننته من أهل البغي ، أحلف وضمن ديتة ، ولو قال : عمدته أقيد منه .

قال الشافعى : وكذلك لو صار إلى أهل العدل بعض أهل البغي تائباً مجاهداً أهل البغي، أو تاركاً للحرب، وإن لم يجاهد أهل البغي فقتله بعض أهل العدل وقال: قد عرفته بالبغى وكنت أراه إنما صار إلينا لينال من بعضنا غرة فقتلته^(١) ، أحلف على ذلك ، وضمن ديتة، وإن لم يدع هذه الشبهة أقيد منه ؛ لأنه إذا صار إلى أهل العدل، فحكمه حكمهم .

قال الشافعى رحمه الله : ولو رجع نفر من أهل البغي عن رأيهم وأمنهم السلطان ، فقتل رجل منهم رجلاً^(٢) ، فادعى معرفتهم أنهم من أهل البغي وجهالته بأمان السلطان لهم ورجوعهم عن رأيهم درئ عنه القود ، وألزم الدية بعدما يحلف على ما ادعى من ذلك . وإن أتى ذلك عامداً أقيد بما نال من دم وجرح يستطاع^(٣) فيه القصاص، وكان^(٤) عليه الأرض فيما لا يستطاع فيه القصاص^(٥) من الجراح .

قال : ولو أن تجاراً فى عسكر أهل البغي أو أهل مدينة غلب عليها أهل البغي ، أو أسرى من المسلمين كانوا فى أيديهم ، وكل هؤلاء غير داخل مع أهل البغي برأى ولا معونة^(٦) قتل بعضهم بعضاً . أو أتى حداً لله ، أو للناس عارفاً بأنه محرم عليه ، ثم قدر على إقامته عليه أقيم عليه ذلك كله وكذلك لو كانوا فى بلاد الحرب فأتوا ذلك عالمين بأنه محرم، وغير مكرهين على إتيانه، أقيم عليهم كل حد لله عز وجل وللناس . وكذلك لو تلصصوا فكانوا بطرف^(٧) ممتنعين لا يجرى / عليهم حكم ، أو لا يتلصصون ولا متأولين إلا أنهم لا تجرى عليهم الأحكام، وكانوا ممن قامت عليهم الحجة بالعلم مع الإسلام، ثم قدر عليهم أقيمت عليهم الحقوق .

١/٢٥٠
ص

[٤] حكم أهل البغي فى الأموال وغيرها

قال الشافعى رحمه الله : وإذا ظهر أهل البغي على بلد من بلدان المسلمين فأقام إمامهم على أحد حداً لله أو للناس، فأصاب فى إقامته ، أو أخذ صدقات المسلمين فاستوفى ما عليهم^(٨) ، أو زاد مع أخذه ما عليهم ما ليس عليهم^(٩) ، ثم ظهر أهل العدل عليهم لم

(١) فى (م) : « فقتله » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٢) فى (ب) : « رجلاً منهم رجل » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٣) فى (م) : « ويستطاع » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٤ - ٥) ما بين الرقمين سقط من (م) ، وأثبتناه من (ص ، ب) .

(٦) فى (م) : « معرفة » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٧) فى (م) : « وكانوا بطرق » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٨ - ٩) ما بين الرقمين سقط من (م) ، وأثبتناه من (ص ، ب) .

يعودوا على من حده إمام أهل البغى بحد ، ولا على من أخذوا صدقته بصدقة عامه ذلك ، فإن كانت وجبت عليهم صدقة فأخذوا بعضها استوفى إمام أهل العدل ما بقى منها ، وحسب لهم ما أخذ أهل البغى منها .

قال (١) : وكذلك من مر بهم فأخذوا ذلك منه .

قال : وإن أراد إمام أهل العدل أخذ الصدقة منهم ، وادعوا أن إمام أهل البغى أخذها منهم ، فهم أمتاء على صدقاتهم ، وإن ارتاب بأحد منهم أحلفه ، فإذا حلف لم تعد عليه الصدقة . وكذلك ما أخذوا من خراج الأرض وجزية الرقاب لم يعد على من أخذوه منه ؛ لأنهم مسلمون ظاهر حكمهم فى الموضع الذى أخذوا ذلك فيه ما عليهم من خراج وجزية رقبة ، وحق لزم فى مال أو غيره .

قال : ولو استقضى إمام أهل البغى رجلاً كان عليه أن يقوم بما يقوم به القاضى من أخذ الحق لبعض (٢) الناس من بعض فى الحدود وغيرها إذا جعل ذلك إليه ، ولو ظهر أهل العدل على أهل البغى لم يرد من قضاء قاضى أهل البغى إلا ما يرد من قضاء القضاة غيره ، وذلك خلاف الكتاب أو السنة أو إجماع الناس ، أو ما هو فى معنى هذا ، أو عمد الحيف برد شهادة أهل العدل فى الحين (٣) الذى يردّها فيه ، أو إجازة شهادة غير العدل فى الحين الذى يجيزها فيه . ولو كتب قاضى أهل البغى إلى قاضى أهل العدل بحق ثبت عنده لرجل على آخر من غير أهل البغى ، فالأغلب من هذا خوف (٤) أن يكون يرد شهادة أهل العدل بخلاف رأيه ، ويقبل شهادة من لا عدل له بموافقتة ، ومنهم من هو مخوف أن يكون يستحل (٥) بعض أخذ أموال الناس بما أمكنه ، فأحب إلى ألا يقبل كتابه ، وكتابه ليس بحكم نفذ منه ، فلا يكون للقاضى رده إلا بجور تبين له . ولو كانوا مأمونين على ما وصفنا برآء من كل خصلة منه ، وكتب من بلاد نائية يهلك حق المشهود له إن رد كتابهم (٦) ، فقبل القاضى كتابه كان لذلك وجه واللّه أعلم ، وكان كتاب قاضيهما إذا كان كما وصفت فى فوت (٧) الحق إن رد شبيهها (٨) بحكمه .

قال : ومن شهد من أهل البغى عند قاض من أهل العدل فى الحال التى يكون فيها

(١) قال : ساقطة من (ص ، م) ، وأثبتتها من (ب) .

(٢) فى (م) : « ليعطى » ، وما أثبتته من (ص ، ب) .

(٣) فى (م) : « الخبر » ، وما أثبتته من (ص ، ب) .

(٤) « خوف » : ساقطة من (م ، ص) ، وأثبتته من (ب) .

(٥) « يستحل » : ساقطة من (م) ، وأثبتتها من (ص ، ب) .

(٦) فى (ب) : « كتابه » ، وما أثبتته من (ص ، م) .

(٧) فى (م) : « قوة » ، وما أثبتته من (ص ، ب) .

(٨) فى (م) : « شهادة » ، وما أثبتته من (ص ، ب) .

٥٣. ————— كتاب قتال أهل البغى وأهل الردة/ حكم أهل البغى فى الأموال وغيرها

محارباً ، أو بمن^(١) يرى رأيهم فى غير محاربة ، فإن كان يعرف باستحلال بعض ما وصفت من أن يشهد لمن وافقه بالتصديق له على ما لم يعاين/ ولم يسمع ، أو باستحلال مال المشهود عليه أو دمه ، أو غير ذلك من الوجوه التى يطلب بها الذريعة إلى منفعة المشهود له ، أو نكاية المشهود عليه استحلالاً ، لم تجز شهادته فى شىء وإن قل . ومن كان من هذا بريئاً منهم ومن غيرهم عدلاً جازت شهادته .

١/٩٥
٢

قال : ولو وقع لرجل فى عسكر أهل البغى على رجل فى عسكر أهل العدل حق فى دم نفس ، أو جرح ، أو مال ، وجب على قاضى أهل العدل الأخذ له به^(٢) ، لا يختلف هو وغيره فيما يؤخذ لبعضهم من بعض من الحق فى الموارث وغيرها ، وكذلك حق قاضى أهل البغى أن يأخذ من الباغى لغير الباغى من المسلمين وغيرهم حقه . ولو امتنع قاضى أهل البغى من أخذ الحق/ منهم لمن خالفهم كان بذلك عندنا ظالماً ، ولم يكن لقاضى أهل العدل أن يمنع أهل البغى حقوقهم قبلَ أهل العدل بمنع قاضيهما الحق منهم .

١/٢٥١
ص

قال : وكذلك أيضاً يأخذ من أهل العدل الحق لأهل الحرب والذمة ، وإن منع أهل الحرب الحق يقع عليهم ، وأحق الناس بالصبر للحق أهل السنة من أهل دين الله . وليس منع رئيس المشركين حقاً قبلَ من بحضرته لمسلم بالذى يحل لمسلم أن يمنع حربياً مستأمناً حقه ؛ لأنه ليس بالذى ظلمه ، فيحبس له مثل ما أخذ منه ، ولا يمنع رجلاً حقاً بظلم غيره ، وبهذا يأخذ الشافعى .

قال : ولو ظهر أهل البغى على مصر فولوا قضاءه رجلاً من أهله معروفاً بخلاف رأى أهل البغى ، فكتب إلى قاض غيره ، نظر ، فإن كان القاضى عدلاً وسمى شهوداً شهدوا عنده يعرفهم القاضى المكتوب إليه بأنفسهم^(٣) ، أو يعرفهم أهل العدالة بالعدل ، وخلاف أهل البغى قبلَ الكتاب ، فإن لم يعرفوا فكتابه كما وصفت من كتاب قاضى أهل البغى .

قال : وإذا غزا أهل البغى المشركين مع أهل العدل والتقوا فى بلادهم ، فاجتمعوا ، ثم قاتلوا معاً ، فإن كان لكل واحد من الطائفتين إمام ، فأهل البغى كأهل العدل جماعتهم كجماعتهم ، وواحدهم مثل واحدهم فى كل شىء ليس الخمس .

قال^(٤) : فإن أمنَ أحدهم عبداً كان ، أو حراً ، أو امرأة منهم ، جاز الأمان ، وإن قتل أحد منهم فى الإقبال كان له السلب . وإن كان أهل البغى فى عسكر رُدَّءاً لأهل

(١) فى (م) : « من » ، وما أثبتاه من (ص ، ب) .

(٢) « به » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٣) فى (ب) : « بنفسه » ، وفى (ص) : « بأنفسهم » ، وما أثبتاه من (م) .

(٤) « قال » : ساقطة من (م ، ص) ، وأثبتناها من (ب) .

العدل، فسرى أهل العدل فأصابوا غنائم ، ^(١) أو كان أهل العدل ردياً فسرى أهل البغي فأصابوا غنائم ^(٢)، شركت كل واحدة من الطائفتين صاحبتهما لا يفترون فى حال ، إلا أنهم إذا دفعوا الخمس من الغنيمة كان إمام أهل العدل أولى به ؛ لأنه لقوم مفترقين فى البلدان يؤديه إليهم؛ لأن حكمه جار عليهم دون حكم إمام ^(٣) أهل البغي ، وأنه لا يستحل حبسه استحلال الباغى .

قال : ولو وادع أهل البغي قوماً من المشركين لم يكن لأحد من المسلمين غزوهم ، فإن غزاهم فأصاب لهم شيئاً رده عليهم . ولو غزا أهل البغي قوماً ^(٤) وادعهم إمام المسلمين فسيبهم أهل البغي ، فإن ظهر المسلمون على أهل البغي استخرجوا ذلك من أيديهم ، وردوه على أهله المشركين .

قال ^(٥) : ولا يحل شراء أحد من ذلك السبي ، وإن اشترى فشاؤه مردود .

قال : ولو استعان أهل البغي بأهل الحرب على قتال أهل العدل وقد كان أهل العدل وادعوا أهل الحرب ، فإنه حلال لأهل العدل قتال أهل الحرب ^(٦) وسيبهم ، وليس كينونتهم مع أهل البغي بأمان ، إنما يكون لهم الأمان على الكف ، فأما على قتال أهل العدل فلو كان لهم أمان فقاتلوا أهل العدل كان نقضاً له . وقد قيل : لو استعان أهل البغي بقوم من أهل الذمة على قتال المسلمين لم يكن هذا نقضاً للعهد ؛ لأنهم مع طائفة من المسلمين ، وأرى إن كانوا مكرهين ، أو ذكروا جهالة ، فقالوا : كنا نرى علينا إذا حملتنا طائفة من المسلمين على طائفة من المسلمين ^(٧) أخرى أنها إنما تحملنا على من يحل دمه فى الإسلام مثل قطاع الطريق ، أو قالوا : لم نعلم أن من حملونا ^(٨) على قتاله مسلماً لم يكن هذا نقضاً لعهدهم ، ويؤخذون بكل ما أصابوا من أهل العدل من دم ومال ، وذلك أنهم ليسوا بالمؤمنين الذين أمر الله بالإصلاح بينهم .

قال الشافعى رحمه الله تعالى ^(٩) : ونتقدم إليهم ونجدد عليهم شرطاً بأنهم إن خرجوا إلى مثل هذا استحل قتلهم ، وأسأل الله التوفيق .

قال : فإن أتى أحد من أهل البغي تائباً لم يقتص منه ؛ لأنه مسلم مُحَرَّمُ الدم . وإذا

(١-٢) ما بين الرقمين سقط من (م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٣) « إمام » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، م) .

(٤) « قد » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٥) « قال » : ساقطة من (م ، ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٦) فى (م) : « البغي » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٧) « من المسلمين » : سقط من (م) ، وأثبتناه من (ص ، ب) .

(٨) فى (م) : « حملوا » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٩) « قال الشافعى رحمه الله تعالى » : سقط من (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

قاتل أهل الذمة مع أهل العدل أهل الحرب لم يعطوا سلباً ، ولا خمساً ، ولا سبهماً ، وإنما يرضخ لهم .

ولو رهن أهل (١) البغى نفرًا (٢) منهم عند أهل العدل ، ورهنهم أهل العدل رهناً وقالوا: احبسوا رهنتنا حتى ندفع إليكم رهنكم ، وتواعدوا على (٣) ذلك إلى مدة جعلوها بينهم ، فعدا أهل البغى على رهن أهل العدل فقتلوهم ، لم يكن لأهل العدل أن يقتلوا رهن أهل البغى الذين عندهم ، ولا أن (٤) يحبسوهم إذا أثبتوا أن قد قتل أصحابهم لأن أصحابهم لا يدفعون إليهم أبداً ، ولا يقتل الرهن بجناية غيرهم . وإن كان رهن أهل البغى بلا / رهن من أهل العدل ووادعوهم (٥) إلى مدة ، فجاءت تلك المدة وقد غدر أهل البغى ، لم يكن لهم حبس الرهن بغدر غيرهم .

قال : ولو أن أهل العدل آمنوا رجلاً من أهل البغى فقتله رجل جاهل كانت (٦) فيه الدية . وإذا قتل أهل العدل (٧) الباغى عامداً والقاتل وارث المقتول ، أو قتل الباغى العدلى وهو وارثه (٨) ، لم أر أن يتوارثا - والله أعلم - ويرثهما معاً (٩) ورثتهما غير القاتلين . وإذا قتل أهل البغى فى معركة وغيرها صلى عليهم ؛ لأن الصلاة سنة فى المسلمين إلا من قتله المشركون فى المعركة ؛ فإنه لا يغسل ، ولا يصلى عليه . وأما أهل البغى إذا قتلوا فى المعركة فإنهم يغسلون ويصلى عليهم ، ويصنع بهم ما يصنع بالموتى ، ولا يبعث برءوسهم إلى موضع ولا يصلبون ، ولا يمتنعون الدفن .

وإذا قتل أهل العدل أهل البغى فى المعركة ففيهم قولان:

أحدهما : أن يدفنوا بكلومهم ودمائهم والثياب التى قتلوا فيها إن شاءوا ؛ لأنهم شهداء ولا يصلى عليهم ، ويصنع بهم (١٠) كما يصنع بمن قتله المشركون ؛ لأنهم مقتولون فى المعركة (١١) وشهداء .

والقول الثانى : أن يصلى عليهم لأن أصل الحكم فى المسلمين الصلاة على الموتى إلا حيث تركها رسول الله ﷺ ، وإنما تركها فيمن قتله المشركون فى المعركة (١٢) .

(١-٢) ما بين الرقمين بياض فى (م) ، وأثبتناه من (ص ، ب) .

(٣) « على » : ساقطة من (م) ، وأثبتناه من (ص ، ب) .

(٤) « أن » : ساقطة من (م) ، وأثبتناه من (ص ، ب) .

(٥) فى (م) : « ووادعوا » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٦) فى (ب) : « كان » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٧) فى (ب) : « قتل العدلى » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٨) « وهو وارثه » : سقط من (م) ، وأثبتناه من (ص ، ب) .

(٩) « معاً » : ساقطة من (م ، ص) ، وأثبتناه من (ب) .

(١٠) « ويصنع بهم » : سقط من (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(١١ ، ١٢) فى (م) : « المعتك » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

كتاب قتال أهل البغى وأهل الردة/ حكم أهل البغى فى الأموال وغيرها ————— ٥٣٣

قال الشافعى رحمه الله تعالى: والصبيان والنساء من أهل البغى إذا قتلوا معهم فهم^(١) فى الصلاة عليهم مثل الرجال البالغين .

قال: وأكره للعدلى أن يعمد قتل ذى رحمه من أهل البغى ، ولو كف عن قتل أبيه ، أو ذى رحمه ، أو أخيه من أهل الشرك ، لم أكره ذلك له^(٢) بل أحبه .

[١٩٩٦] وذلك أن النبى ﷺ كف أبا حذيفة بن عتبة^(٣) عن قتل أبيه ، وأبا بكر يوم أحد عن قتل ابنه .

وإذا قتلت الجماعة الممتنعة من أهل القبلة غير المتأولة ، أو أخذت المال فحكمهم حكم قطاع الطريق ، وهذا مكتوب فى كتاب قطع^(٤) الطريق .

وإذا ارتد قوم عن الإسلام فاجتمعوا وقاتلوا فقتلوا^(٥) ، وأخذوا المال ، فحكمهم حكم أهل الحرب من المشركين ، وإذا تابوا لم يتبعوا بدم ولا مال . فإن قال قائل: لم لا يتبعون؟ قيل: هؤلاء^(٦) صاروا محاربين لحلال الأموال والدماء ، وما أصاب المحاربون لم يقتص منهم ، وما أصيب لهم لم يرد / عليهم .

[١٩٩٧] وقد قتل طليحة^(٧) عكاشة بن محصن وثابت بن أقرم^(٨) ثم أسلم هو ، فلم يضمن عقلاً ولا قوداً .

قال الشافعى رحمه الله: والحد فى المكابرة فى المصر والصحراء سواء ، ولعل المحارب فى المصر أعظم ذنباً .

(١) فهم : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٢) له : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٣) فى (م) : « عينة » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٤) فى (م) : « قطاع » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٥) « فقتلوا » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، م) .

(٦) « هؤلاء » : ساقطة من (م ، ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٧) فى (م) : « طلحة » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٨) فى (ب) : « أقرم » ، وفى (م) : « أقرم » ، وما أثبتناه من (ص) .

[١٩٩٦] * السنن الكبرى : (١٨٦ / ٨) كتاب قتال أهل البغى - باب ما يكره لأهل العدل من أن يعمد قتل

ذى رحمه من أهل البغى - من طريق محمد بن عمر الواقدى ، عن ابن أبى الزناد ، عن أبيه قال:

«شهد أبو حذيفة بدماء ودعا أباه عتبة إلى البراز - يعنى - فمنعه عنه رسول الله ﷺ» .

قال محمد بن عمر : وعبد الرحمن بن أبى بكر الصديق لم يزل على دين قومه فى الشرك

حتى شهد بدماء مع المشركين ، ودعا إلى البراز ، فقام إليه أبوه أبو بكر الصديق رحمه الله ليعارزه فذكر أن

رسول الله ﷺ قال لأبى بكر رحمه الله : متعنا بنفسك ، ثم إن عبد الرحمن أسلم فى هدنة الحديبية .

[١٩٩٧] انظر رقم [١٩٦١] وتخريجه فى باب ما أحدث الذين نقضوا العهد .

قال الربيع: وللشافعى قول آخر أنه قال^(١): يقاد منهم إذا ارتدوا وقتلوا^(٢) وحاربوا فقتلوا ، من قبل أن الشرك إن لم يزددهم شراً لم يزددهم خيراً بأن^(٣) يمنع القود منهم .

قال الشافعى رحمته: ولو أن أهل البغي ظهروا على مدينة فأراد قوم غيرهم من أهل البغي قتالهم لم أر أن يقاتلهم أهل المدينة معهم ، فإن قالوا: نقاتلكم معاً وسع أهل المدينة قتالهم دفعاً لهم^(٤) عن أنفسهم ، وعيالهم وأموالهم ، وكانوا فى معنى من قتل دون نفسه وماله - إن شاء الله . ولو سبى المشركون أهل البغي وكانت بالمسلمين^(٥) قوة على قتال المشركين ، لم يسع المسلمين الكف عن قتال المشركين حتى يستنقذوا أهل البغي . ولو غزا المسلمون فمات عاملهم^(٦) ، فغزوا معاً أو متفرقين ، وكل واحد منهم رده لصاحبه ، شرك كل واحد منهم^(٧) صاحبه فى الغنيمة .

قال الشافعى رحمه الله : قال لى قاتل : فما تقول فيمن أراد مال رجل أو دمه أو حرمة ؟ قلت له : فله دفعه عنه . قال : فإن لم يكن يدفع عنه إلا بقتال ؟ قلت : فيقاتله . قال : وإن أتى القتال على نفسه ؟ قلت : نعم . إذا لم يقدر على دفعه إلا بذلك . قال : وما معنى يقدر على دفعه بغير ذلك ؟ قلت : أن يكون فارساً والعارض له راجل فيممن على الفرس ، أو يكون متحصناً فيغللق الحصن الساعة فيمضى عنه ، وإن^(٨) أبى إلا حصره وقاتله قاتله أيضاً . قال : أفليس قد :

[١٩٩٨] ذكر حماد ، عن يحيى بن سعيد^(٩) ، / عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف^(١٠): أن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان ، أو زنا بعد إحصان ، أو قتل نفس بغير نفس ؟ » .

(١) « أنه قال » : سقط من (ب) ، وأثبتناه من (ص ، م) .

(٢) « وقتلوا » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ص ، م) .

(٣) فى (م) : « بل » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٤) « لهم » : ساقطة من (م ، ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٥) « بالمسلمين » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٦) فى (م) : « عامتهم » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٧) « منهم » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٨ - ٩) ما بين الرقمين سقط من (ص) ، وأثبتناه من (ب ، م) .

(١٠) « ابن حنيف » : سقط من (م ، ص) ، وأثبتناه من (ب) .

[١٩٩٨] رواه الإمام الشافعى فى باب المرتد عن الإسلام ، وهو برقم [٦٢٤] وقد خرج هناك ، وقد رواه

أبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن .

وانظر تخريج رقم [١٩٨٧] فهو متفق عليه من حديث ابن مسعود ، كما روى عن عائشة ، وقال

الحاكم فى حديث عائشة : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه .

فقلت له: حديث عثمان كما حدث به وقول رسول الله ﷺ: « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث » كما قال ، وهذا كلام عربى ومعناه : أنه إذا أتى واحدة من ثلاث حل دمه كما قال ، فكان رجل زنا ثم ترك الزنا وتاب منه ، أو هرب من الموضع الذى زنى فيه فقدر عليه ، قتل رجماً .

ولو قتل مسلماً عامداً ثم ترك القتل فتاب ، وهرب فقدر عليه ، قتل قوداً . وإذا كفر فتاب زال عنه اسم الكفر ، وهذان لا يفارقهما اسم الزنا والقتل ولو تابا ، وهربا فيقتلان بالاسم اللازم لهما . والكافر بعد إيمانه لو هرب ولم يترك القول بالكفر بعدما أظهره قتل ، إلا أنه إذا تاب من الكفر وعاد إلى الإسلام حقن دمه ، وذلك أنه يسقط عنه إذا رجع إلى الإسلام اسم الكفر فلا يقتل وقد عاد مسلماً ، ومتى لزمه اسم الكفر فهو كالزانى والقاتل .

قال الشافعى رحمه الله تعالى: والباغى خارج من أن يقال له : حلال الدم مطلقاً غير مستثنى فيه ، وإنما يقال: إذا بغى وامتنع ، أو قاتل مع أهل الامتناع قوتل دفعاً عن أن يقتل ، أو منازعة ليرجع ، أو يدفع حقاً إن منعه ، فإن أتى القتال على نفسه فلا عقل فيه ولا قود ، فإننا أبحنا قتاله . ولو ولّى عن القتال ، أو اعتزل ، أو جرح ، أو أسر ، أو كان مريضاً ، لا قتال به لم يقتل فى شيء من هذه الحالات . ولا يقال للباغى وحاله هكذا: حلال الدم ، ولو حل دمه ما حقن بالتولية والإسار والجرح وعزله القتال. ولا يحقن دم الكافر حتى يسلم ، وحاله ما وصفنا (١) قبله من حال من أراد دم رجل أو ماله .

[٥] الخلاف فى قتال أهل البغى

قال الشافعى رحمه الله: حضرني بعض الناس الذين حكيت حجة به حديث عثمان فكلمنى بما وصفت ، وحكيت له جملة ما ذكرت فى قتال أهل البغى فقال: هذا كما قلت ، وما علمت أحداً احتج فى هذا بشيئه بما احتججت به ، ولقد خالفك أصحابنا منه فى مواضع . قلت: وما هى؟ قال: قالوا : إذا كانت للفتة الباغية فتة ترجع إليها وانهمزوا قتلوا منهزمين ، وذفف عليهم جرحى ، وقتلوا أسرى . فإن كانت حربهم قائمة فأسر منهم أسير قتل أسيرهم وذفف على جرحاهم ، فأما إذا لم يكن لأهل البغى فتة وانهمز عسكرهم فلا يحل أن يقتل مدبرهم ، ولا أسيرهم ، ولا يذفف على جرحاهم .

(١) فى (ب) : « وصفت » ، وما أثبتاه من (ص ، م) .

قال الشافعى رحمه الله: فقلت له: إذا زعمت أن ما احتجيجنا به حجة فكيف رغبت عن الأمر الذى فيه الحجة؟ أقلت بهذا خبراً أو قياساً؟ قال: بل قلت به (١) خبراً. قلت: وما الخبر؟

[١٩٩٩] قال: إن على بن أبى طالب عليه السلام قال يوم الجمل: «لا يقتل مدبر ولا يذفف على جريح»، فكان ذلك عندنا على أنه ليس لأهل الجمل فئة يرجعون إليها.

قال الشافعى رحمه الله تعالى: فقلت له: أفرويت عن على عليه السلام أنه قال: «لو كانت لهم (٢) فئة يرجعون إليها قتلنا مدبرهم وأسيرهم وجريحهم، فتستدل باختلاف حكمه على اختلاف السيرة فى الطائفتين عنده؟ قال: لا، ولكنه عندى على هذا المعنى قلت: أفيدلالة؟ فأوجدناها. فقال: فكيف يجوز قتلهم مقبلين ولا يجوز مدبرين؟ قلت: بما قلنا من أن الله عز وجل إنما أذن بقتالهم إذا كانوا باغين. قال الله تبارك وتعالى: «فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفِيلٍ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ» [الحجرات: ٩]، وإنا يقاتل من يُقاتل، فأما من لا يقاتل فإنما يقال: اقتلوه لا فقاتلوه (٣)، ولو كان فيما احتججت به من هذا حجة كانت عليك؛ لأنك تقول: لا تقتلون مدبراً، ولا أسيراً، ولا جريحاً، إذا انهزم عسكريهم ولم تكن لهم فئة. فإن (٤) قلته اتباعاً لعلى/ بن أبى طالب قلت: فقد خالفت على بن أبى طالب عليه السلام فى مثل ما اتبعته فيه، وقلت: أرأيت إن احتج عليك أحد بمثل حجتك وقال: نقتلهم بكل حال وإن انهزم عسكريهم؛ لأن علياً عليه السلام قد يكون ترك قتلهم على وجه المن لا على وجه التحريم؟ قال: ليس ذلك له، وإن احتمل ذلك الحديث؛ لأنه ليس فى الحديث دلالة عليه، قلت: ولا لك؛ لأنه ليس فى حديث على عليه السلام، ولا يحتمله (٥) دلالة على قتل من كانت له فئة مولياً وأسيراً وجريحاً.

٢٥٢/ب
ص

قال: وقلت: وما ألفيته من هذا المعنى ما هو إلا واحد من معنيين: إما ما قلنا بالاستدلال (٦) بحكم الله عز وجل، وفعل من يقتدى به من السلف.

(١) «به»: ساقطة من (م)، وأثبتناها من (ص، ب).

(٢) «لهم»: ساقطة من (م)، وأثبتناها من (ص، ب).

(٣) فى (م): «اقتلوا لا تقاتلوا»، وفى (ص): «اقتلوه لا تقاتلوا»، وما أثبتناه من (ب).

(٤) فى (ب): «قال»، وما أثبتناه من (ص، م).

(٥) فى (م): «يحمله»، وما أثبتناه من (ص، ب).

(٦) فى (م): «بالاستدلالات»، وما أثبتناه من (ص، ب).

[٢٠٠٠] فإن أبا بكر قد أسر غير واحد ممن منع الصدقة فما ضربه ولا قتله ، وعلى عليه السلام قد أسر وقدر على من امتنع فما ضربه ولا قتله .

وأما أن يكون خروجهم إلى هذا يحل دماءهم فيقتلون فى كل حال كانت لهم فئة أو لم تكن . قال : لا يقتلون فى هذه الحال . قلت : أجل ، ولا فى الحال التى أبحت دماءهم فيها ، وقد كان معاوية بالشام فكان يحتمل أن تكون لهم فئة كانوا كثيراً وانصرف بعضهم قبل بعض ، فكانوا يحتملون أن تكون الفئة المنصرفة أولاً فئة للفئة المنصرفة آخراً .

[٢٠٠١] وقد كانت فى المسلمين هزيمة يوم أحد، وثبت رسول الله ﷺ وطائفة بالشعب ، فكان النبى ﷺ فئة لمن انحاز إليه، وهم فى موضع واحد .

وقد يكون للقوم فئة فينهزمون^(١) ولا يريدونها، ولا يريدون العودة للقتال،/ ولا يكون لهم فئة فينهزمون يريدون الرجوع للقتال، وقد وجدت القوم يريدون القتال ويشحذون السلاح ، فتزعم نحن وأنت أنه ليس لنا قتالهم ما لم ينصبوا إماماً ويسيروا ونحن نخافهم^(٢) على الإيقاع بنا ، فكيف أبحت قتالهم بإرادة غيرهم القتال ، أو بترك غيرهم الهزيمة وقد انهزموا هم^(٣) وجرحوا وأسروا، ولا تبيح قتالهم بإرادتهم القتال ؟ وقلت له : لو لم يكن عليك فى هذا حجة إلا فعل على بن أبى طالب، وقوله - كنت محجوجاً بفعل على وقوله ، قال : وما ذاك ؟

[٢٠٠٢] قلت : أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن أبى فاختة : أن علياً عليه السلام أتى بأسير يوم صفين فقال : لا تقتلنى صبراً ، فقال على : « لا أقتلك صبراً ، إني أخاف الله رب العالمين » ، فخلى سبيله ، ثم قال : أفيك خير، أتبايع ؟

قال الشافعى رحمه الله : والحرب يوم صفين قائمة ومعاوية يقاتل جاداً فى أيامه كلها متصفاً أو مستعلياً ، وعلى يقول لأسير من أصحاب معاوية : لا أقتلك صبراً ، إني أخاف الله رب العالمين ، وأنت تأمر بقتل مثله ؟ قال : فلعله منّ عليه . قلت : هو يقول : إني أخاف الله رب العالمين . قال : يقول : إني أخاف الله فأطلب الأجر بالمن عليك . قلت : أفيجوز إذ^(٤) قال : لا يقتل مدبر ولا يذف على جريح لمن لا فئة له مثل حجتك ؟ قال :

(١) فى (م) : « منهزمون » ، وما أثبتاه من (ص ، ب) .

(٢) فى (م) : « نخالفهم » ، وما أثبتاه من (ص ، ب) .

(٣) « هم » : ساقطة من (م ، ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٤) فى (م) : « إنا » ، وما أثبتاه من (ص ، ب) .

[٢٠٠٠] لم أعثر عليه من طرق مسندة ، وإن كان هذا مشهوراً فى كتب السير .

[٢٠٠١] هذا مشهور بين أهل السير والتفسير .

[٢٠٠٢] لم أعثر عليه عند غير الشافعى ، وقد رواه البيهقى من طريقه فى السنن الكبرى (١٨٢ / ٨) والمعرفة

لا؛ لأنه لا دلالة فى الحديث عليه .

قلت : ولا دلالة فى حديث أبى فاختة على ما قلت ، وفيه الدلالة على خلافك ؛ لأنه لو قاله : رجاء الأجر ، قال : إني لأرجو الله ، واسم الرجاء بمن^(١) ترك شيئاً مباحاً له أولى من اسم الخوف ، واسم الخوف بمن ترك شيئاً خوف المأثم أولى ، وإن احتمل اللسان المعنيين . قال : فإن أصحابنا يقولون قولك : لا نستمتع من أموال أهل البغى بشيء إلا فى حال واحدة . قلت : وما تلك الحال ؟ قال : إذا كانت الحرب قائمة استمتع بدوابهم وسلاحهم ، فإذا انقضت الحرب فذلك عليهم ردٌ وعلى وراثتهم^(٢) .

قلت : أفرأيت إن عارضنا وإياك معارض يستحل مال من استحل دمه من أهل القبلة ؟ فقال : الدم عند الله أعظم حرمة من المال ، فإذا حل^(٣) الدم كان المال له تبعاً ، هل الحجة عليه إلا أن يقال : هذا فى رجال أهل الحرب الذين خالفوا دين الله عز وجل هكذا ، وتحل أموالهم أيضاً بما لا تحل به دماؤهم ، وذلك أن يسبى ذراريهم ونساؤهم فيسترقون ، وتؤخذ أموالهم ونساؤهم وذراريهم ولا تحل دماؤهم ، والحكم فى أهل القبلة مباین لهذا . قد يحل دم الزانى منهم والقاتل ولا يحل من مالهما شيء وذلك لجنايتهما^(٤) ، ولا جناية على أموالهما ، والباغى أخف حالاً منهما ؛ لأنه يقال للزانى المحصن والقاتل : هذا مباح الدم مطلقاً لا استثناء فيه ، ولا يقال للباغى : مباح الدم ، إنما يقال : على الباغى أن يمنع من البغى ، فإن قدر على منعه منه^(٥) بالكلام ، أو كان باغياً غير ممتنع مقاتل ، لم^(٦) يحل قتاله وإن قاتل^(٧) فلم يخلص إلى دمه حتى يصير فى غير معنى قتال بتولية ، أو أن يصير جريحاً ، أو ملقىً للسلاح ، أو أسيراً ، لم يحل دمه . فقال : هذا الذى إذا^(٨) كان هكذا حرم ، أو مثل حال الزانى ، والقاتل محرم المال . قال : وما الحجة عليه إلا هذا وما فوق هذا حجة ؟

فقلت : هل الذى حمدت حجة عليك ؟ قال : إني إنما آخذه لأنه أقوى لى وأوهن

(١) فى (م) : « فيمن » ، وما أثبتته من (ص ، ب) .

(٢) فى (ب) : « رد ذلك عليهم وعلى وراثتهم » ، وما أثبتته من (ص ، م) .

(٣) فى (ص) : « أحل » ، وما أثبتته من (ب ، م) .

(٤) فى (م ، ص) : « بجنايتهما » ، وما أثبتته من (ب) .

(٥) « منه » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

(٦) فى (م) : « لا » ، وما أثبتته من (ب ، ص) .

(٧) فى (ب) : « يقاتل » ، وما أثبتته من (ص ، م) .

(٨) فى (ص ، م) : « هذا إذا » ، وما أثبتته من (ب) .

لهم ما كانوا يقاتلون . فقلت : فهل يعدو أن^(١) ما أخذت من أموالهم أن تأخذ مال قتيل قد صار ملكه لطفل أو كبير لم يقاتلك قط ، فتقوى بمال غائب عنك غير باغ على باغ يقاتلك غيره ، أو مال جريح ، أو أسير ، أو موك^(٢) قد صاروا فى غير معنى أهل البغي الذين يحل قتالهم وأموالهم ، أو مال رجل يقاتلك يحل لك دفعه وإن أتى الدفع على نفسه ولا جناية على ماله ، أو رأيت لو سبى أهل البغي قوماً من المسلمين أناخذ من أموالهم ما نستعين به على قتال أهل البغي لنستقذهم فنعطهم باستقذهم خيراً مما نستمتع به من أموالهم ؟ قال : لا ، قلت : وقليل الاستمتاع بأموال الناس محرم ؟ قال : نعم .

قلت : فمن^(٣) أحل لك الاستمتاع بأموال أهل البغي حتى تنقضى الحرب ، ثم استمتعت بالكراع والسلاح دون الطعام والثياب والمال غيرهما ؟ قال : فما فيه قياس ، وما القياس فيه إلا ما قلت ، ولكنى قلته خيراً . قلت : وما الخبر ؟ قال : بلغنا أن علياً عليه السلام غنم ما فى عسكر من قاتله .

فقلت له : قد رويتم أن علياً عرّف رثة^(٤) أهل النهروان حتى بقيت قدر أو مرجل أفسار على عليه السلام بسيرتين إحداهما غنم ، والأخرى لم يغنم فيها ؟ قال : لا ، ولكن أحد الحديثين وهم . قلت : فأيهما الوهم ؟ قال : ما تقول أنت ؟ قلت : ما أعرف منهما واحداً ثابتاً عنه . فإن عرفت الثابت فقل بما يثبت عنه . قال : ما له أن يغنم أموالهم . قلت : الآن أموالهم محرمة ؟ قال : نعم .

فقلت : فقد خالفت الحديثين عنه وأنت لا تغنم ، وقد زعمت أنه غنم ولا تترك ، وقد زعمت أنه ترك . قال : إنما استمتع بها فى حال . قلت : فالمحظور يستمتع به فيما سوى هذا ؟ قال : لا ، قلت : أفيجوز أن يكون شيئان محظوران فيستمتع بأحدهما ويحرم الاستمتاع بالآخر بلا خبر ؟ قال : لا ، قلت : فقد أجزته .

قال الشافعى رحمه الله : وقلت له : رأيت لو وجدت لهم دنائير^(٥) أو دراهم تفويك عليهم ، أناخذها ؟ قال : لا ، قلت : فقد تركت ما هو أشد لك عليهم تقوية من السلاح والكراع^(٦) فى بعض الحالات . قال : فإن صاحبنا يزعم أنه لا يصلى على قتلى أهل البغي . فقلت له : ولم ؟ وصاحبك صلى على من قتله فى حد ، والمقتول فى حد يجب على صاحبك قتله ولا يحل له تركه ، والباغى يحرم على صاحبك قتله مولياً وراجعاً^(٧)

(١) « أن » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ص ، م) .

(٢) فى (م) : « وتقول » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) فى (ب) : « فما » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٤) رثة : مصدر ورث ، أى عرّف ورث أهل النهروان .

(٥) فى (م) : « دنائير له » ، وفى (ص) : « له دنائير » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٦) فى (ص ، م) : « سلاح وكراع » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٧) فى (م) : « وراجعاً » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

عن البغى ، فإذا ترك صاحبك الصلاة على أحدهما دون الآخر كان من لا يحل له إلا قتله أولى أن يترك الصلاة عليه ؟

قال : كأنه ذهب إلى أن ذلك عقوبة ليتنكل^(١) غيره عن مثل ما صنع .

قلت : أو يعاقبه صاحبك بما لا يسعه أن يعاقبه به ؟ فإذا كان ذلك جائزاً فليصلبه ، أو ليحرقه ، فهو أشد فى العقوبة من ترك الصلاة عليه ، أو يجز رأسه فيبعث / به ؟ قال : لا يفعل به من هذا شيئاً .

قلت : وهل يبالى من قاتلك على أنك كافر ألا تصلى عليه ، وهو يرى صلاتك لا تقربه إلى الله تعالى ؟ وقلت : وصاحبك لو غنم مال الباغى كان أبلغ فى تنكيل الناس حتى لا يصنعوا مثل ما صنع الباغى . قال^(٢) : ما ينكل أحد بما ليس له أن ينكل به . قلت^(٣) : فقد فعلت ، وقلت له : أتمنع^(٤) الباغى أن تجوز شهادته ، أو ينكح ، أو يوارث ، أو شيئاً مما يجوز لأهل الإسلام ؟ قال : لا ، قلت : فكيف منعه الصلاة وحدها ؟ أبخبر ؟ قال : لا .

قلت : فإن قال لك قائل : أصلى عليه وأمنعه أن ينكح أو يوارث . قال : ليس له أن يمنعه شيئاً مما لا يمنعه المسلم إلا بخبر . قلت : فقد منعه الصلاة بلا خبر ، وقال : إذا قتل العادل أخاه ، وأخوه باغ ورثه ؛ لأن له قتله ، وإذا قتله أخوه لم يرثه ؛ لأنه ليس له قتله .

[٢٠٠٣] فقلت له : فقد زعم بعض أصحابنا أن من قتل أخاه عمداً لم يرث من

(١) فى (ص) : « ليتنكل » ، وفى (م) : « ليثب » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) فى (م) : « فإن » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٣) فى (م) : « قال » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

(٤) فى (م) : « يمتنع » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .

[٢٠٠٣] يشير إلى الحديث الذى روى من طريق محمد بن سعيد الطائفى ، عن عمرو بن شعيب قال : أخبرنى

أبى ، عن جدى عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قام يوم فتح مكة فقال : « لا يتوارث أهل ملتين ، المرأة ترث من دية زوجها وماله ، وهو يرث من ديتها ومالها ، مالم يقتل أحدهما صاحبه عمداً ، فإن قتل أحدهما صاحبه عمداً لم يرث من ديته وماله شيئاً ، وإن قتل صاحبه خطأ ورث من ماله ، ولم يرث من ديته » .

وقد رواه الدارقطنى بسنده عن محمد بن سعيد ، عن عمرو بن شعيب به ، وقال : محمد بن سعيد الطائفى ثقة (٧٢ / ٤) .

وقد أشار الشافعى إليه أيضاً فى كتاب الفرائض - باب الموارث . رقم (١٧٥١) وقال هناك : « حديث لا يشته أهل العلم بالحديث » .

قال البيهقى : والشافعى كالتوقف فى روايات عمرو بن شعيب إذا لم ينضم إليها ما يؤكددها . وانظر مزيداً من تخريجها هناك . فى رقم [١٧٥١] فقد صحح الحديث الحاكم وابن حبان ، وجدير بالذكر أن الشافعى هنا بين ضعفه من جهة أخرى ، وهو أنه روى عن عمرو بن شعيب ما يتعارض معه وهو الحديث التالى : « ليس لقاتل شيء » .

ماله ولا من ديتة إن أخذت منه شيئاً ، ومن قتله خطأ ورث من ماله ولم يرث من ديتة شيئاً ؛ لأنه لا يهتم على أن يكون قتله ليرث ماله ، وروى هذا عمرو بن شعيب يرفعه . / فقلت : حديث عمرو بن شعيب ضعيف لا تقوم به حجة .

ب/٩٦

٢

[٢٠٠٤] وقلت : بما (١) قال النبي ﷺ : « ليس لقاتل شيء » ، هذا على من لزمه اسم القتل أيما كان ، تعمّد القتل ، أو مرفوعاً عنه الإثم ، بأن عمد غرضاً فأصاب إنساناً ، فكيف لم يقل بهذا في القتل من أهل البغي والعدل ؟ فيقول : كل من يلزمه اسم قاتل فلا يرث كما احتججت علينا ، وأنت أيضاً تسوى بينهما في القتل فتقول : لا أقيد واحداً

(١) في (ب) : « إنما » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

[٢٠٠٤] قال الإمام الشافعي في الرسالة حديث رقم [٣٦] : روى مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن

شعيب أن رسول الله ﷺ قال : « ليس لقاتل شيء » .

والحديث في الموطأ فيه قصة تبين وجه استدلال الإمام الشافعي له ومخالفته للحديث السابق ، وهو أن القاتل خطأ لا يرث أيضاً .

* ط : (٢ / ٨٦٧) (٤٣) كتاب العقول - (١٧) باب ما جاء في ميراث العقل والتغليظ فيه - عن عمرو بن شعيب ، أن رجلاً من بني مدليج يقال له : قتادة حذف ابنه بالسيف فأصاب ساقه ، فترى في جرحه فمات ، فقدم سراقه بن جعشم على عمر بن الخطاب فذكر ذلك له ، فقال له عمر : أعدد على ماء قديد ، عشرين ومائة بعير ، حتى أقدم عليك ، فلما قدم إليه عمر بن الخطاب أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة ، وثلاثين جذعة ، وأربعين خلفه ، ثم قال : أين أخو المقتول ؟ قال : ها آنذا . قال : خذها ، فإن رسول الله ﷺ قال : « ليس لقاتل شيء » .

وهذا الحديث منقطع .

* حم : (١ / ٤٩) مسند عمر رضي الله عنه عن أبي المنذر أسد بن عمرو قال : أراه عن حجاج ، عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال : قتل رجل ابنه عمداً ، فرفع إلى عمر بن الخطاب فجعل عليه مائة من الإبل ؛ ثلاثين حقة ، وثلاثين جذعة ، وأربعين ثنية ، وقال : لا يرث القاتل ، ولولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يقتل والد بولده لقتلتك » .

وأسد بن عمرو ضعيف ، ولذا جاء فيه اختلاف كثير مع الموطأ ، وخاصة في مثته .

ورواه عن هشيم ويزيد ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن شعيب قال : قال : عمر رضي الله عنه : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول « ليس لقاتل شيء » ، لورثك . قال : ودعا أخا المقتول فأعطاه الإبل . ورواه من طريق ابن إسحاق قال حدثني عبد الله بن أبي نجيح وعمرو بن شعيب كلاهما عن مجاهد بن جبر ، عن عمر مثل ما في الموطأ .

ومجاهد لم يدرك عمر .

* د : (٤ / ٦٩١ - ٦٩٤) (٣٣) كتاب الديات (١٨) باب ديات الأعضاء من طريق محمد بن راشد - عن سليمان بن موسى ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده قال في حديث طويل فيه : « رسول الله ﷺ :

« ليس للقاتل شيء » ، وإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه ، ولا يرث القاتل شيئاً » .

قال الشيخ أحمد شاكر : وهذا إسناد صحيح [هامش الرسالة - التعليق على فقرة ٤٧٦] .

ومعروف عن الشيخ أحمد شاكر أنه يصحح حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده .

وبعضهم يعتبره حسناً ، والله عز وجل وتعالى أعلم .

منهما من صاحبه وإن كان أحدهما ظالماً؛ لأن كلاّ متأول.

قال: فإن صاحبنا قال: نقاتل أهل البغى ولا يدعون لأنهم يعرفون ما يدعون إليه. وقال: حججتنا فيه أن من بلغته الدعوة من أهل الحرب جاز أن يقاتل ولا يدعى .

فقلت له : لو قاس غيرك أهل البغى بأهل الحرب كنت شبيهاً بالخروج إلى الإسراف فى تضعيفه ، كما رأيتك تفعل فى أقل من هذا . قال: وما الفرق بينهم؟ قلت: رأيت أهل البغى إذا أظهروا إرادة الخروج علينا والبراءة منا ، واعتزلوا جماعتنا ، أنقتلهم فى هذه الحال ؟ قال: لا . قلت (١) : ولا نأخذ لهم مالاً ولا نسبى لهم ذرية ؟ قال: لا .

قلت: أفرأيت أهل الحرب إذا كانوا فى ديارهم لا يَهْمُونَ بنا ، ولا يعرضون بذكرنا ، أهل قوة على حربنا ، فتركوها ، أو فضعفوا (٢) عنها فلم يذكروها ، أيحل لنا أن نقاتلهم نيماً كانوا أو مولين ومرضى ، ونأخذ ما قدرنا عليه من مال وسبى نسائهم وأطفالهم ورجالهم؟ قال: نعم . قلت : وما يحل منهم مقاتلين مقبلين ومدبرين مثل ما يحل منهم تاركين للحرب غافلين؟ قال: نعم، قلت : وأهل البغى مقبلين يُقَاتِلُونَ ، ويتركون مولين فلا يؤخذ لهم مال ؟ قال: نعم ، قلت : أفترأهم يشبهونهم ؟ قال: إنهم ليفارقونهم فى بعض الأمور . قلت: بل فى أكثرها أو كلها ، قال: فما معنى دعوتهم ؟

قلت (٣): قد يطلبون الأمر ببعض الخوف والإرعاد ، فيجتمعون، ويعتقدون ، ويسألون عزل العامل ، ويذكرون جوره أو رد مظلمته، أو ما أشبه هذا فيناظرون ، فإن كان ما طلبوا حقاً أعطوه (٤)، وإن كان باطلاً أقيمت الحجة عليهم فيه ، فإن تفرقوا قبل هذا تفرقاً لا يعودون له فذاك ، وإن أبوا إلا القتال قوتلوا ، وقد اجتمعوا فى زمان عمر بن عبد العزيز فكلهمم فتفرقوا بلا حرب .

فقلت له : وإذا كانوا عندنا وعندك إذا قاتلوا فأكثروا القتل ، ثم ولوا لم يُقْتَلُوا مُوَكِّينُ ؛ لحرمة الإسلام مع عظم الجناية ، فكيف تبيتهم فتقتلهم (٥) قبل قتالهم ودعوتهم وقد يمكن (٦) فيهم الرجوع بلا سفك دم ، ولا مئونة أكثر من الكلام ورد مظلمة ، إن كانت يجب على الإمام ردها إذا علمها قبل أن يسألها ؟

(١) فى (ب) : « فقلت » ، وما أثبتاه من (ص ، م) .

(٢) فى (ب) : « فضعف » ، وما أثبتاه من (ص) .

(٣) « قلت » : ساقطة من (م ، ص) ، وأثبتاهما من (ب) .

(٤) فى (م) : « أعطوا » ، وما أثبتاه من (ص ، ب) .

(٥) فى (م) : « فتقتلهم » ، وما أثبتاه من (ص ، ب) .

(٦) فى (م) : « يكون » ، وما أثبتاه من (ض ، ب) .

[٦] الأمان

قال الشافعي رحمته الله: قال بعض الناس: يجوز أمان المرأة المسلمة ، والرجل المسلم لأهل الحرب ، فأما العبد المسلم فإن أمن أهل / بغي أو حرب وكان يقاتل أجزنا أمانه ، كما نجز أمان الحر ، وإن كان لا يقاتل لم نجز أمانه . فقلت له: لم فرقت بين العبد يقاتل ، أو لا يقاتل؟

[٢٠٠٥] فقال: قال رسول الله ﷺ: « المسلمون يد على من سواهم ، تتكافأ (١) »

(١) في (م) : « تكافأ » ، وما أثبتته (ص ، ب) .

[٢٠٠٥] * د : (٤ / ٦٦٦ - ٦٦٧) (٣٣) كتاب الديات - (١١) باب أيقاد المسلم بالكافر - عن أحمد بن حنبل ومسلم كلاهما عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن قيس بن عباد قال: دخلت أنا والأشتر على علي يوم الجمل ، فقلت : هل عهد إليك رسول الله ﷺ عهداً دون العامة ؟ فقال: لا ، إلا هذا ، وأخرج من قراب سيفه ، فإذا فيها : المؤمنين تتكافأ دماؤهم ، يسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم ، لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده . رقم (٤٥٣٠) . ومن طريق هشيم ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ ... فذكر نحو حديث علي . زاد فيه : « ويجير عليهم أقصاهم ، ويرد مُشدّهم على مضغفهم ، ومُتسرّهم على قاعدتهم » . وفي (٣ / ١٨٣ - ١٨٤) (٩) كتاب الجهاد - (١٥٩) باب السرية ترد على أهل العسكر - من طريق هشيم به .

ولفظه: «المسلمون تتكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم ، ويجير عليهم أقصاهم ، وهم يد على من سواهم » ... إلخ إلخ . * م : (٨ / ١٩ - ٢٠) (٤٥) كتاب القسامة - (٩) باب القود بين الأحرار والماليك في النفس - عن محمد بن المنثني ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد ، عن قتادة به . (رقم ٤٧٣٤) . ومن طريق محمد بن عبد الواحد ، عن عمرو بن عامر ، عن قتادة عن أبي حسان ، عن عليّ به ، (رقم ٤٧٣٥) .

* ج : (٢ / ٨٩٥) (٢١) كتاب الديات - (٣١) باب المسلمون تتكافأ دماؤهم (رقم ٢٦٨٥) . من طريق عبد الرحمن بن عياش ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده . * ابن الجارود : (ص ٣١٢ رقم ٧٧١) - (١٣) باب في الديات - من طريق هشيم به ولفظه : «المسلمون تتكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم » . وفي (ص ٤٠٠ رقم ١٠٥٢) (٥٤) باب من يجوز أمانه ورد السرية على العسكر - من طريق محمد بن إسحاق ، عن عمرو به .

ولفظه: لما دخل رسول الله ﷺ مكة قام فينا رسول الله ﷺ خطيباً فقال: «أيها الناس، إنه ما كان من حلف في الجاهلية ، فإن الإسلام لم يزد إلا شدة ، ولا حلف في الإسلام ، والمسلمون يد على من سواهم يجير عليهم أدناهم ، ويرد عليهم أقصاهم ، وترد سراياهم على قاعدتهم ، ولا يقتل مؤمن بكافر ، دية الكافر نصف دية المؤمن ، ولا جَلْب ، ولا جنب ، ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم » . * المستدرک : (٢ / ١٤١) كتاب قسم الفىء - من طريق يحيى بن سعيد به .

ومن طريق روح بن عباد ، وعبد الوهاب الحفاف ، كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة به ، وقال: =

دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم . فقلت له : هذه الحجة عليك ، قال : ومن أين ؟ قلت : إن زعمت أن قول رسول الله ﷺ : « يسعى بذمتهم أدناهم » على الأحرار دون المماليك فقد زعمت أن المملوك يؤمن وهو خارج من الحديث ، قال : ما هو بخارج من الحديث وإنه ليلزمه اسم الإيمان .

فقلت له : فإن كان داخلاً في الحديث فكيف زعمت أنه لا يجوز أمانه إذا لم يقاتل؟ قال : إنما يؤمن المقاتلين مقاتل ، قلت : ورأيت ذلك استثناء في الحديث ، أو وجدت عليه دلالة منه ؟ قال : كان العقل يدل على هذا ، قلت : ليس كما تقول ، الحديث والعقل معاً يدلان على أنه يجوز أمان المؤمن بالإيمان لا بالقتال ، ولو كان كما قلت كنت قد خالفت أصل مذهبك . قال : ومن أين ؟ قلت : زعمت أن المرأة تؤمن فيجوز أمانها ، والزمن لا يقاتل يؤمن (١) فيجوز أمانه ، وكان يلزمك في هذين على أصل ما ذهبت إليه أن لا يجوز أمانهما ، لأنهما لا يقاتلان . قال : فإني أترك هذا كله فأقول : إن النبي ﷺ لما قال : «تكافأ دماؤهم» ، فدية العبد أقل من دية الحر فليس بكفء بدمه لدمه .

فقلت له : القول الذي صرت إليه أبعد من الصواب من القول الذي بان لك تناقض قولك فيه ، قال : ومن أين ؟ قلت : أنتظر في قول رسول الله ﷺ : « تكافأ دماؤهم » إلى القود أم إلى الدية ؟ قال : إلى الدية ، قلت : فدية المرأة نصف دية الرجل وأنت تحجز أمانها ، ودية بعض العبيد عندك أكثر من دية المرأة فلا تحجز أمانه ؟ وقد يكون العبد لا يقاتل أكثر دية من العبد يقاتل ولا تحجز أمانه ، ويكون العبد يقاتل عن مائة درهم فتجز أمانه ، فقد تركت أصل مذهبك في إجازة أمان العبد المقاتل يسوى مائة درهم وفي المرأة ، قال : فإن قلت إنما عني : « تكافأ دماؤهم » في القود ، قلت : فقله ، قال : فقد قلته .

قلت (٢) : فأنت تقيد بالعبد الذي لا يسوى عشرة دنائير الحر ديته ألف دينار كان العبد من (٣) يحسن قتالاً أو لا يحسنه ، قال : إني لأفعله وما هذا على القود . قلت : أجل ، ولا

(١) « يؤمن » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٢) « قلت » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٣) « من » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

= صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

هذا ، وجزء من هذا الحديث متفق عليه :

* خ : (٣٦٣ / ٤) (٩٦) كتاب الاعتصام بالسنة - (٥) باب ما يكره من التعمق والتنازع والغلو في الدين والبدع - من طريق الأعمش ، عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، عن علي بن الحسين . وفيه : « ذمة المسلمين واحدة ، يسعى بها أدناهم ، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً » (رقم ٧٣٠٠) .

* م : (٢ / ٩٩٩) (١٥) كتاب الحج - (٨٥) باب فضل المدينة - من طريق سفيان ، عن الأعمش به . (رقم ٤٧٠ / ١٣٧١) .

وانظر : صحيفة على بن أبي طالب . للمحقق .

على الدية ولا على القتال ، ولو كان على شيء من ذلك كنت قد تركته كله .

قال : فعلام هو ؟ قلت : على اسم الإيمان .

قال : وإذا أسر أهل البغي أهل العدل ، أو كان أهل العدل فيهم تجار فقتل بعضهم بعضاً أو استهلك بعضهم لبعض مالا ، لم يقتص لبعضهم من بعض ، ولم يلزم بعضهم لبعض في ذلك شيء^(١) لأن الحكم لا يجرى عليهم ، وكذلك إن كانوا في دار حرب .

فقلت له : أتعنى أنهم في حال شبهة بجهالتهم وتنحيهم عن أهل العلم وجهالة من هم بين ظهرائه من أهل بغي أو مشركين ؟ قال : لا^(٢) ، ولو كانوا فقهاء يعرفون أن ما أتوا وما هو^(٣) دونه محرم أسقطت ذلك عنهم في الحكم ؛ لأن الدار لا يجرى عليها الحكم .

فقلت له : إنما يحتمل قولك : لا يجرى عليها الحكم معينين :

أحدهما : أن يقولوا^(٤) : ليس على أهلها أن يعطوا أن يكون الحكم عليهم جارياً .

والمعنى الثاني : أن يغلب أهلها عليها فيمنعونها من الحكم في الوقت الذي يصيب فيه هؤلاء الحدود ، فأيهما عنيت ؟ قال : أما المعنى الأول فلا أقول به ، على أهلها أن يصيروا إلى جماعة المسلمين ويستسلموا للحكم ، وهم بمنعه ظالمون مسلمين كانوا ، أو مشركين ، ولكن إذا منعوا دارهم من أن يكون عليها طاعة يجرى فيها الحكم^(٥) كانوا قبل المنع مطيعين يجرى عليهم الحكم^(٦) ، أو لم يكونوا مطيعين قبله ، فأصاب المسلمون في هذه الدار حدوداً بينهم أو لله لم تؤخذ منهم الحدود ، ولا الحقوق بالحكم ، وعليهم فيما بينهم وبين الله عز وجل تأديتها .

فقلت له : نحن ونزعم أن القول/ لا يجوز إلا أن يكون خبراً أو قياساً معقولاً ، فأخبرنا في أي المعنيين قولك ؟ قال : قولى قياس لا خبر ، قلنا : فعلام قسته ؟ قال : على أهل دار المحاررين يقتل بعضهم بعضاً ثم يظهر عليهم فلا نقيدهم منهم .

قلت : أتعنى/ من المشركين ؟ قال : نعم . فقلت له : أهل الدار من المشركين يخالفون التجار والأسارى فيهم^(٧) في المعنى الذي ذهبت إليه خلافاً بيننا ، قال : فأوجدنيه . قلت : رأييت المشركين المحاررين لو سبى بعضهم بعضاً ثم أسلموا ، أندع السابى^(٨) يتخول المسبى

(١) في (م) : « شيئاً في ذلك » ، وما أثبتاه من (ص ، ب) .

(٢) « لا » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٣) « هو » : ساقطة من (م ، ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٤) في (ب) : « يقول » ، وما أثبتاه من (ص ، م) .

(٥ - ٦) ما بين الرقمين سقط من (م) ، وأثبتاه من (ص ، ب) .

(٧) « فيهم » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٨) في (م) : « الأسارى » ، وما أثبتاه من (ب ، ص) .

موقوفاً له؟ قال: نعم ، قلت : فلو فعل ذلك الأسارى أو التجار ثم ظهرنا عليهم ، قال: فلا يكون لهم أن يسترق بعضهم بعضاً .

قلت : أفرأيت أهل الحرب لو غزونا فقتلوا فينا ، ثم رجعوا إلى دارهم فأسلموا ، أو أسلموا قبل الرجوع ، أ يكون على القاتل منهم قود؟ قال: لا . قلت: فلو فعل ذلك الأسارى أو التجار غير مكرهين ولا مشتبّه عليهم ؟ قال: يقتلون . قلت : أفرأيت المسلمين ، أيسعهم أن يقصدوا قصد الأسارى والتجار من المسلمين ببلاد الحرب فيقتلونهم؟ قال: لا ، بل محرم عليهم ، قلت : أيسعهم ذلك فى أهل الحرب ؟ قال: نعم ، قلت: أ رأيت الأسارى والتجار لو تركوا صلوات ثم خرجوا إلى دار الإسلام أ يكون عليهم قضاؤها ، أو زكاة كان (١) عليهم أداؤها ؟ قال: نعم ، قلت : ولا يحل لهم فى دار الحرب إلا ما يحل فى دار الإسلام ؟ قال: نعم (٢) .

قلت : فإن كانت الدار لا تغير مما أحل الله لهم وحرم عليهم شيئاً ، فكيف أسقطت عنهم حق الله عز وجل وحق الأدميين الذى أوجبه الله عز وجل فيما أتوا فى الدار التى لا تغير عندك شيئاً ؟ ثم قلت: ولا يحل لهم حبس حق قِبَلَهُمْ فى دم ولا (٣) غيره ؟ وما كان لا يحل لهم حبسه كان على السلطان (٤) استخراجهم عندك فى غير هذا الموضع ، فقال : فإننى أقيسهم على أهل البغي الذين أبطل ما أصابوا إذا كان الحكم لا يجرى عليهم .

قلت : ولو قستهم بأهل البغي كنت (٥) قد أخطأت القياس ، قال: وأين ؟ قلت: أنت تزعم أن أهل البغي ما لم ينصبوا إماماً ويظهروا حكمهم يقاد منهم فى كل ما أصابوا وتقام عليهم الحدود ، والأسارى والتجار لا إمام لهم ، ولا امتناع ، فلو قستهم بأهل البغي كان الذى نقيم عليهم (٦) الحدود من أهل البغي أشبه بهم ؛ لأنه غير ممتنع بنفسه ، وهم غير ممتنعين بأنفسهم ، وأهل البغي عندك إذا قتل بعضهم بعضاً بلا شبهة ثم ظهرت عليهم أقدمتهم ، وأخذت لبعضهم من بعض ما ذهب به (٧) من مال ، فقال: ولكن الدار ممنوعة من أن يجرى عليها الحكم بغيرهم ، فإنما منعتهم بأن الدار لا يجرى عليها الحكم .

(١) فى (م) : « كانت » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٢) فى (ص ، م) : « لا » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٣) « لا » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب)

(٤) فى (ص) : « كان للسلطان » ، وما أثبتناه من (ب ، م) .

(٥) « كنت » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٦) فى (ب) : « عليه » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٧) فى (ب) : « لهم » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

فقلت له : فأنت إن قسمتهم بأهل الحرب والبغى مخبطٌ ، وإنما كان ينبغي أن تبتدئ بالذى رجعت إليه ، قال : فيدخل على فى الذى رجعت إليه شيء ؟ قلت : نعم ، قال : وما هو ؟ قلت : أرايت الجماعة من أهل القبلة يحاربون فيمتنعون فى مدينة أو صحراء ، فيقطعون الطريق ، ويسفكون الدماء ، ويأخذون الأموال ، ويأتون الحدود؟ قال : يقام هذا كله عليهم ، قلت : ولم ، وقد منعوا هم^(١) بأنفسهم دارهم ومواضعهم حتى صاروا لا تجرى الأحكام عليهم ؟ وإن كنت إنما ذهبت إلى أنه يسقط^(٢) الحكم عن المسلمين امتناع الدار فهؤلاء منعوا الدار بأنفسهم من أن يجرى عليها حكم ، وقد أجريت عليهم الحكم ، فلم أجريته على دار قوم^(٣) ممنوعة من القوم وأسقطته عن آخرين^(٤) ؟ وإن كنت قلت : يسقط عن أهل البغى ، فأولئك قوم متأولون مع المنعة مشبه عليهم يرون أن ما صنعوا مباح لهم ، والأسارى والتجار الذين^(٥) أسقطت عنهم الحدود يرون ذلك محرماً عليهم ؟ قال : فإنما قلت هذا فى المحاربين من أهل القبلة بأن الله حكم عليهم أن يقتلوا ، أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف .

وقلت له : أفيحتمل أن يكون الحكم عليهم إن كانوا غير ممتنعين؟ قال : نعم ، ويحتمل ، وقُلَّ شيء إلا وهو يحتمل ، ولكن / ليس فى الآية دلالة عليه ، والآية على ظاهرها حتى تأتى دلالة على باطن دون ظاهر .

قال الشافعى رحمه الله : قلت له : ومن قال بباطن دون ظاهر بلا دلالة له^(٦) فى القرآن والسنة والإجماع مخالف للآية ؟ قال : نعم ، فقلت له : فأنت إذا تخالف آيات من^(٧) كتاب الله ، قال : وأين ؟ قلت : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا ﴾ [الإسراء : ٣٣] ، وقال الله عز وجل : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور : ٢] ، وقال عز ذكره : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٣٨] . فزعمت فى هذا وغيره أنك تطرحه عن الأسارى والتجار بأن يكونوا فى دار

(١) « هم » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٢) فى (ب) : « أسقط » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٣) فى (ب) : « على قوم فى دار » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٤) فى (ص) : « الآخرين » ، وما أثبتناه من (ب ، م) .

(٥) فى (ص) : « الذى » ، وما أثبتناه من (ب ، م) .

(٦) « له » : ساقطة من (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٧) « من » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

ممتنة، ولم تجد دلالة على هذا في كتاب الله عز وجل ولا في (١) سنة رسول الله ﷺ ولا إجماع، فتزيل ذلك عنهم بلا دلالة، وتخصصهم بذلك دون غيرهم.

وقال بعض الناس: لا ينبغي لقاضى أهل البغى أن يحكم فى الدماء والحدود وحقوق الناس، وإذا ظهر الإمام على البلد الذى فيه قاض لأهل البغى لم يرد من حكمه إلا ما يرد من حكم غيره من قضاة غير أهل البغى، وإن حكم على غير أهل البغى فلا ينبغي للإمام أن يجيز كتابه خوف استحلاله أموال الناس بما لا يحل له.

قال الشافعى رحمه الله: وإذا كان غير مأمون برأيه على استحلال ما لا يحل له من مال امرئ أو دمه لم يحل قبول كتابه ولا إنفاذ حكمه، وحكمه أكثر من كتابه، فكيف يجوز أن ينفذ حكمه وهو الأكثر ويرد (٢) كتابه وهو الأقل؟

وقال من خالفنا: إذا قتل العادل أباه ورثه، وإذا قتل الباغى أباه لم يرثه، وخالفه بعض أصحابه فقال: هما سواء يتوارثان لأنهما متأولان، وخالفهما (٣) آخر فقال: لا يتوارثان لأنهما قاتلان.

قال الشافعى رحمه الله: والذي هو أشبه بمعنى الحديث أنهما سواء، ولا يتوارثان ويرثهما غيرهما من ورثتهما.

قال الشافعى رحمة الله عليه: قال من خالفنا: يستعين الإمام على أهل البغى بالمشركون إذا كان حكم المسلمين ظاهراً.

قال الشافعى رحمه الله: فقلت له: إن الله عز وجل أعز بالإسلام أهله، فحولهم من خالفهم بخلاف دينه، فجعلهم صنفين: صنفاً مرقوقين بعد الحرية، وصنفاً مأخوذاً من أموالهم ما فيه لأهل الإسلام المنفعة صغاراً غير مأجورين عليه، ومنعهم من أن ينالوا (٤) نكاح مسلمة، وأباح نساء حرائر أهل الكتاب للمسلمين، ثم زعمت ألا يذبح النسك إذا كان تقريباً إلى الله جل ذكره أحد من أهل الكتاب، فكيف أجزت أن تجعل المشرك فى منزلة ينال بها مسلماً حتى يسفك بها دمه، وأنت تمنعه من أن تسلطه على شاته التى يتقرب بها إلى ربه؟ قال: حكم الإسلام هو الظاهر، قلت: والمشرک هو القاتل والمقتول قد مضى عنه الحكم وصيرت حتفه بيدي من خالف دين الله عز وجل، ولعله يقتله بعداوة الإسلام وأهله فى الحال التى لا تستحل أنت فيها قتله.

(١) فى: «ساقطة من (م، ص)، وأثبتناها من (ب).

(٢) فى (م): «ومن»، وما أثبتناه من (ص، ب).

(٣) فى (ب): «وخالفه»، وما أثبتناه من (ص، م).

(٤) فى (م): «يتأولوا»، وما أثبتناه من (ص، ب).

قال الشافعي^(١): وقلت له: أرايت قاضياً إن استقضى تحت يده قاضياً، هل يولى ذمياً مأموناً أن يقضى في حزمة بقل وهو يسمع قضاءه، فإن/ أخطأ الحق رده؟ قال: لا، قلت: ولمّ وحكم القاضي الظاهر؟ قال: وإن؛ فإن عظيماً أن ينفذ على مسلم شيء بقول ذمي، قلت: إنه بأمر مسلم، قال: وإن كان كذلك فالذمي موضع حاكم.

فقلت له: افتجد الذمي في قتال أهل البغي قاتلاً في الموضع الذي لا يصل الإمام إلى أن يأمره بقتل إن رآه ولا كف؟ قال: إن هذا كما وصفت، ولكن أصحابنا احتجوا بأن النبي ﷺ استعان بالمشركين على المشركين. قلت: ونحن نقول لك^(٢): استعن بالمشركين على المشركين؛ لأنه ليس في المشركين عز محرم أن نذله، ولا حرمة حرمت لأن^(٣) نستبقها كما يكون في حكم^(٤) أهل دين الله عز وجل، ولو جاز أن يستعان بهم على قتال أهل البغي في الحرب كان أن يعضوا حكماً في حزمة بقل أجوز.

وقلت له: ما أبعد ما بين أقاويلك؟ قال: في أي شيء؟ قلت: أنت^(٥) تزعم أن المسلم والذمي إذا تداعيا ولداً جعلت الولد للمسلم وحجتهما فيه واحدة؛ لأن الإسلام أولى بالولد قبل أن^(٦) يصف الولد الإسلام. وزعمت أن أحد الأبوين إذا أسلم كان الولد مع أبيهما أسلم؛ تعزيزاً للإسلام، فأنت في هذه المسألة تقول هذا، وفي المسألة قبلها تسلط المشركين على قتل أهل الإسلام^(٧).

(١) قال الشافعي: سقط من (ص، م)، وأثبتناه من (ب).

(٢) لك: ساقطة من (ص، م)، وأثبتناها من (ب).

(٣) في (ب): إلا أن، وما أثبتناه من (ص، م).

(٤) حكم: ساقطة من (ب، ص)، وأثبتناها من (م).

(٥) أنت: ساقطة من (م)، وأثبتناها من (ص، ب).

(٦) أن: ساقطة من (ص)، وأثبتناها من (ب، م).

(٧) في (م): تم الكتاب بحمد الله وعونه.

